Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 273 – 306 |2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Principles of Listening in the book (The Seeker's Desire and the Desirous One's Approach to the Introduction of Ibn al-Hajib) by Ahmad ibn Muhammad al-Khalidi (d. 880 AH): A Descriptive Grammatical Study

Abdulmajid Al-Hamati [1,*]
[1]Department of Arabic Studies, Faculty of Education - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *alhmaty555@gmail.com*

Keywords

1. Principles of Grammar
2. Citing Prophetic Hadith
3. Listening to Oral Tradition
4. Citing Proverbs and Famous Sayings
5. Citing the Holy Quran
6. Citing Arabic Poetry

Abstract:

This research addresses the principles of samāʿ (oral transmission) in Al-Khalidi's Bughyat al-Ṭālib wa Munyat al-Rāghib ʿalā Muqaddimat Ibn al-Ḥājib. The study analyzes Al-Khalidi's use of evidence from the Holy Qur'an, the Prophet's Hadith, poetry, historical reports, and Arab proverbs, clarifying his citation method through textual examples.

Adopting a descriptive-analytical approach, the study reveals that Al-Khalidi heavily relied on samāʿ for establishing grammatical rules, considering it the foremost foundation for argumentation and prioritizing it over other principles. He regarded it as a strong proof, following his Basran predecessors who had long adopted samāʿ as a foundational source. Furthermore, Al-Khalidi frequently criticized the views of the Kufans, which he deemed contrary to the attested speech of the Arabs. He also did not impose strict temporal or geographical limits on the Arab speech he used as evidence for grammatical rules.

The researcher found Al-Khalidi's book to be a rich and reliable source for codifying grammatical principles and reinforcing their authenticity through the validity and precision of samāʿ, which aids in the preservation and regulation of the Arabic language.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 274 – 306 | 2026|
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أصول السماع في كتاب (بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب) لأحمد بن محمد الخالدي (ت880هـ) دراسة نحوية وصفية

عبدالمجيد الحماطي [1]*،

[1]قسم الدراسات العربية ، كلية التربية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

المؤلف: *alhmaty555@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. أصول النحو
2. الاستشهاد بالحديث النبوي
3. السماع
4. الاستشهاد بالأمثال والأقوال المشهورة
5. الاستشهاد بالقرآن الكريم
6. الاستشهاد بالشعر العربي

الملخص:

تناول الباحث الأصول السماعية عند الخالدي في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب، حيث قام الباحث بدراسة استشهاد الخالدي بالقرآن الكريم، والشعر والآثار العربية في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب، موضحًا طريقته في الاستشهاد بهذه الأصول مع إيراد نماذج نصية من الكتاب وتحليلها بذكر ما أورده الخالدي من شواهد يليها تفصيل لأقوال بعض النحويين حول هذه المسائل، ودراستها دراسة نحوية وصفية، وقد ظهر أن الخالدي اعتدّ بالسماع في تأصيل المسائل النحوية، وعدّه أكبر أسس الاستشهاد والتوثيق، وكان يقدمه على أي أصل آخر، واتخذه حجة قوية في أي مسألة، وهو في هذا الأمر يتبع من سبقه من البصريين الذين أخذوا السماع أصلا للاستشهاد في المسائل النحوية منذ زمن قديم، كما أنّ الخالدي أظهر انتقادًا كثيرًا لآراء الكوفيين التي رأى أنها مخالفة لما هو مسموع من كلام العرب، وكذلك لم يتشدد الخالدي في الاستشهاد في كتابه بحدود زمانية أو مكانية لما يحتج به في القواعد النحوية من كلام العرب، كما أنّ الباحث وجد في كتاب الخالدي مادة غنية وموثوقة لتقعيد القواعد النحوية، وتعميد موثوقية هذه القواعد على صحة السماع ودقته، مما يعين في الحفاظ اللغة وضبط قواعدها.

المقدمة:

اعتمد الخالدي في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب في التأصيل النحوي للقواعد على أصول النحو المعروفة، وكان الهدف من ذلك إثبات الأحكام النحوية التي أوردها، وأهم الأصول التي حددت الأحكام في كتابه ما أورده من السماع، بل جعله مادة يعتمد عليها في كتابه للرد على النحاة في بعض المسائل، خاصة نحاة الكوفة، واشترط أن يكون السماع عن الفصحاء ليتم الأخذ به.

كما أنّ الخالدي لم يخرج عمّا ذهب إليه علماء اللغة البصريون من اعتداد بالسماع في أُصول النحو في مؤلفاتهم، وظهر ذلك في الاستعانة الواضحة بكتب السابقين في استدلالاته النحوية والصرفية، معتمدًا في السماع على الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة والتابعين وآل البيت، والأبيات الشعرية، والأمثال والأقوال العربية الفصيحة، وما ورد من كلام عن العرب الفصحاء، كما استطاع أن يأتي بأدلة السماع بصورة مقبولة لدى المتعلمين مستخدمًا المنطق في توضيحاته، كما استطاع الخالدي في كتابه الإتيان بمنهج السماع مع بقية الأصول بشكل منسجم متكامل، وهذا ما جعل دراسة أصول النحو في شرحه للكافية مهمًا للدراسات التطبيقية.

ويظهر للباحث اعتماد الخالدي على السماع في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب بشكل كبير، وعدّه أكبر أسس الاستشهاد والتوثيق، وكان يقدمه على أي أصل آخر، واتخذه حجة قوية في أي مسألة، وانتقد كثيرًا من آراء الكوفيين التي رأى أنها مخالفة لما هو مسموع، "ففي باب المفعول المطلق قال: اعلم أنّ المصادر التي يحذف ناصبها وجوبًا سماعًا مصادر كثرت في استعمالهم، فخففوها بحذف أفعالها، وجعلوا المصدر عوضًا عنها للكثرة، فهي في المعنى معللة بالكثرة،[1] "وفي باب المفعول به يعلل الحذف السماعي لعامل المفعول به بقوله: "وعلة وجوب الحذف فيه كثيرة الاستعمال، وكان سماعيًا؛ لعدم وجود ضابط يُعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي: كثيرة الاستعمال"[2].

"والخالديّ يتمسك بالأصل المستند إلى السماع، ولا يخالفه بتأويل إن أمكن تمشية ذلك الأصل، ومن ذلك قوله: وقوله تعالى: "لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"[3]، وقوله[4]:

بطلٌ كأنّ ثيابه في سرحه

يُحذى نعال السَّبت ليس بتوءم

قيل: إنّ (في) فيهما بمعنى (على)، والأولى أنّها ظرفية، لتمكن المصلوب في الجذع، كتمكن المظروف في الظرف"[5].

كما أنّ الخالدي يرى في كتابه ضرورة الأخذ بالسماع، وأومأ إلى الاقتصار عليه في كثير من المواضع، فأوردت هويدا حسين: "وقد دعا الخالديّ في كثير من الأحكام إلى الوقوف عند السماع، وعدم التوسع في القياس، كما جاء في باب الحال، فقد قال في المصادر التي تقع حالاً: (هذا سماعيّ، ولا يُقاس على شيء من المصادر التي تقع حالاً، بل يُقتصر على ما سمع، نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فجأة، وعيانًا، وكلمته مشافهة،

(1) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العيّ، ص76.

(2) المرجع السابق، ص76.

(3) سورة طه، آية: 71.

(4) فتح الكبير المتعال، ج2، ص218، لعنترة بن شداد، الشاهد فيه: وقوع (في) بمعنى (على).

(5) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العيّ، ص77.

وأتيته ركضًا، ومشيًا، وعدولاً، فلا يُقال: جاء زيدٌ ضحكًا، أي: ضاحكًا، لمّا لم يُسمع)"[6].

كما أنّ الخالدي يدافع عن الرواية التي يرويها الثقات، فمن ذلك: "وحكى سيبويه عن بعض العرب: (قال فلانة)، وأنكره المبرد، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته"[7].

ومما نقله الخالدي في السماع لبعض اللغات الواردة عن العرب قوله: "ومن العرب من يقف على مرفوع هذا ومجروره بإثبات الياء، فيقول: (هذا قاضي، ومررت بقاضي) ومنهم أيضًا من يقف على مرفوع المعرف باللام، ومجروره بغير (ياء)، فيقول: (هذا القاض، ومررت بالقاض)"[8].

وابتعد الخالديّ عن التأويلات البعيدة للشواهد، متأثرًا في ذلك بابن الحاجب، "فمن ذلك ما ورد في ترخيم غير المنادى: (واعلم أنّ ترخيم غير المنادى للضرورة – وإن خلا من تأنيث وعلمية – جائز على اللغتين عند سيبويه، أي على نية المحذوف، وعلى الاستقلال قال[9]:

ألا أضحت حبالكم رماما

وأضحت عنا شاسعة أماما

أماما أي: أمامة)"[10].

ويظل السماع أساسًا جوهريًا في استدلالات الخالدي، وتأصيلاته، حيث يوفر في كتابه مادة غنية وموثوقة لتقعيد القواعد النحوية، وتعتمد موثوقية القواعد النحوية على صحة السماع ودقته، مما يساعد في الحفاظ على اللغة العربية وضبط قواعدها.

أولاً – استشهاد الخالدي بالقرآن الكريم في كتابه:

يعدّ القرآن الكريم الأساس الذي يعتمد عليه النحاة – منذ العصور السابقة – في استشهاداتهم النحوية، وموطنهم الغنيّ بالشواهد التي تنهي الجدل في الكثير من المسائل النحوية بين علماء النحو، كما أنّ النحاة قد أجمعوا على أنّ القرآن الكريم الأصل الأول من أصول السماع في النحو، فهو أفصح ما نطقت به العرب، وهو المعجزة اللغوية الخالدة، "وذهب جمهور النحاة إلى أنّ الاحتجاج بالقرآن بقراءاته المتواترة والشاذة على حدّ سواء، وقد سجّل السيوطي موقف النحاة هذا بقوله: (أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قُرئ به في العربية، سواء أكان متواترًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في ذلك الموقف بعينه، وإن لم يجُز القياس عليه)"[11]، "ولعلّ أوّل من احتجّ بالقرآن الكريم في السماع هو سيبويه"[12]، ثُمّ تبعه في ذلك علماء المدرسة البصرية ثم الكوفية، وكان الخالدي – كما ذكرنا سابقًا – مذهبه النحوي بصريّ، وتبعهم في جعل القرآن الكريم المصدر الأول للسماع والاحتجاج به.

(6) جهود الخالدي النحوية، هويدا حسين، ص34

(7) المرجع السابق، ص37.

(8) أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، صادق العيّ، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد183، ج10، ص532.

(9) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص64، لجرير بن عطية، الشاهد فيه: (أماما)، حيث جاءت (أمامة) مرخمة في غير النداء، على لغة من ينتظر، وهذا الترخيم للضرورة.

(10) أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، صادق العيّ، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد183، ج10، ص531.

(11) أصول الدرس النحوي عند ابن جني، ص79.

(12) الأصول السماعية عند ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية، مبروكة الدرهوبي، ليبيا، جامعة المرقب، 2009م.، ص23.

ويعتمد الخالدي في كتابه على القرآن الكريم كمصدر أساسي للاستشهاد، وذلك كون الاستشهاد بالقرآن حجة قوية تدعم أي قاعدة نحوية يستدل بها في ثنايا كتابه. كما يذكر الخالدي الآيات القرآنية لتوضيح القواعد النحوية وتفسير المفردات والمعاني، مما يساعد في تعليم القواعد بشكل أكثر وضوحًا.

ويظهر اهتمام الخالدي بالاستشهاد بالقرآن الكريم جليًا واضحًا للدارس من خلال عدد الشواهد التي أوردها في شرحه، حيث بلغ عدد شواهد الخالدي التي أوردها من القرآن الكريم حوالي خمسمائة وثمانية وسبعين شاهدًا قرآنيًا، أوردها في مختلف مواضع وقواعد النحو في كتابه.[13]

وقد اعتمد الخالدي على القرآن الكريم بشكل كبير كما يراه الباحث، وذلك لعدة أسباب منها قدسية النص، وثباته، وفصاحته العالية.

منهج الخالدي في استشهاده بالقرآن الكريم:

فيما يلي تفصيل لمنهج الخالدي في الاستشهاد بالقرآن الكريم:

1) اعتبار القدسية والثبات:

يعدّ القرآن الكريم نصًا إلهيًا موحى به إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا يجعله مقدسًا عند المسلمين، وهذه القدسية تضفي على القرآن منزلة خاصة كمصدر لا يُمكن الطعن في دقته أو صحته.

ونصوص القرآن الكريم محفوظة ولم تتغير منذ نزولها، مما يجعلها مرجعًا ثابتًا ودائمًا للنحاة، يعتمدون عليه في استنباط القواعد النحوية. ومن الأمثلة والدلائل على اعتبار الثبات والقدسية عند الخالدي في كتابه:

- الإتيان بالآيات القرآنية في أقواس خاصة بآيات القرآن، وكتابته إياها بالشكل، وبالرسم العثماني، ومن أمثلة ذلك وضعه التشكيل والرسم العثماني والأقواس في قوله تعالى: **"الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"** [14] .
- التوثيق والدِّقة عند ذكر الآيات القرآنية:

عند الاستشهاد بالقرآن، يقوم الخالدي بذكر الآية بشكل دقيق، مع تحديد السورة ورقم الآية لضمان توثيق الاستشهاد بدقة.

ويقدم الخالدي تفسيرًا لغويًا للآية يوضح كيفية انطباق القاعدة النحوية عليها، ويتم شرح المعاني للكلمات التي في الآية. ومن الأمثلة على التوثيق والدِّقة عند ذكر الآيات القرآنية عند الخالدي في كتابه: قوله تعالى: **"فاقطعوا أيديهما"**[15] (المائدة: 22). نجد الخالدي يقوم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

2)الاستشهاد بالآيات القرآنية التي فيها تأويل:

القرآن الكريم له قراءات متعددة، وهذه القراءات قد تُظهر تنوعًا في الحركات أو التراكيب اللغوية، ويدرس الخالديّ في بعض المواضع هذه القراءات لتحديد مدى تأثيرها على القواعد النحوية.

كما أنّ بعض الآيات قد تكون متعددة المعاني أو تحتمل تأويلات مختلفة، مما قد يشكل تحديًا في تفسير القواعد النحوية بدقة. ومن أمثلة استشهاد الخالدي بالآيات القرآنية التي فيها تأويل في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

- **مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية:**

قال الخالدي: "واعلم أنّ خبر المبتدأ يكون جملة اسمية، وفعلية، كما مثّل به المصنّف، وإنّما جاز كونه جملة

[13] يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص53.

(14) سورة الفاتحة، آية: 2.

(15) سورة المائدة، آية: 22.

لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له... قال نجم الدين: ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى: "**بل أنتم لا مرحبًا بكم**"[16]، فالخبر في هذه الآية جملة طلبية؛ لأنها دعاء، والذين لا يجيزون وقوع الطلبية خبرًا يتأولونه بمقول"[17].

ويقول فيها الرضي في شرحه: "ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى: "**قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا**" [18]، وأيضا، اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم: أما زيد فاضربه"[19].

وفي هذه المسألة يقول رشيد الرهوي: "وجمهور النحاة متَّفقون على ضرورة أن تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ، واشترطوا أن تكون تلك الجملة خبريَّة؛ أي: محتملة للصدق والكذب، وأجاز بعضهم وقوع الجملة الطلبيَّة خبرًا مع أنَّها غير محتملة للصدق والكذب. فقال ابن السرّاج – ولم أقف عليه في الأصول – "إذا وقعت الجملة الطلبية خبرا فالقول قبلها مقدر. فنحو: زيد اضربْه، على تقدير: أقول لك: اضربْه، وذلك المقدر هو الخبر للمبتدأ زيد، والمذكور معموله". وذهب ابن الأنباريّ (ت577هـ) وبعض الكوفيّين إلى أنَّه لا يصحُّ الإخبار بالجملة الطلبيَّة، فلا يقال: "زيدٌ اضربْه" و"زيدٌ لا تُهِنْه"؛ لأنَّ الخبر لا يحتمل الصدق والكذب. وقد رُدَّ عليهم بجواز ذلك في قوله تعالى: "**قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا**".

- **دلالة حرف العطف الفاء على الترتيب:**

قال الخالدي في حرف العطف الفاء: "... وقد تفيد في الجمل كون الكلام بعدها مرتبًا في الذكر على ما قبلها، كقوله تعالى: "ادخلوا أبواب جهنّم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين"[20]، وقوله تعالى: "**وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**"[21]، فإنّ ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره."[22]

وذكر الدسوقي في حاشيته: "(قوله: إذا قصد التعقيب). (قوله: أو المهلة) أي أو قصد المهلة، وهذا راجع للعطف بثم ولو قال الشارح إذا قصد الترتيب بلا مهلة، أو الترتيب بمهلة كان أحسن، وهذا أصلهما، وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى: "**ادخلوا أبواب جهنّم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين**" [23] وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة في علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف"[24].

ويذكر الدماميني المسألة بقوله: "وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها لا أن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى: "**ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**" [25].

3) استنباط القواعد النحوية من القرآن:

العديد من القواعد النحوية تم استنباطها من خلال تحليل النصوص القرآنية، وهذا ساهم في تطوير علم النحو بشكل كبير.

ويعتمد الخالدي بشكل كبير على الشواهد القرآنية في دراساته وتحليلاته النحوية؛ لأن هذه الشواهد هي الأكثر

(16) سورة ص، آية: 60.
(17) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص223.
(18) الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن الهجري، رشيد محمد حسن الرَّهَوي، دراسة وصفية تحليلية، جامعة عدن، 2007م، ص63.
(19) شرح الرضيّ على الكافية، الرضي الإستراباذي، ج1، ص238
(20) سورة الزمر، آية: 72.
(21) سورة الزمر، آية: 74.
(22) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص1023.
(23) سورة غافر، آية: 76.
(24) حاشية الدسوقي، محمد بن أحمد الدسوقي المالكي، تح/ عبدالحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، 1428هـ، ج2، ص463.
(25) شرح الدماميني على مغني اللبيب، أحمد عزوّ، ج2، ص81.

دقة وفصاحة على الإطلاق. ومن الأمثلة على استنباط القواعد النحوية من القرآن في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

- **إعمال (ما) و(لا) النافيتين عمل (ليس):**

قال الخالدي في اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس): "... وأمّا (ما) فأعملها الحجازيون دون التميميين على ما يأتي، قال الله تعالى: " مَا هَذَا بَشَرًا"[26]، وقال تعالى: " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ" [27]، وقد تدخل على المعرفة والنكرة، وتأتي في السعة وفي الضرورة." [28]

ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي: "ولهجة الحجاز تجعل اسم الثاني بعد "ما"وهو خبرها منصوبًا، أما لهجة تميم فتستخدم هذا الاسم مرفوعًا. قال سيبويه: "هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف هو(ما) ... "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ" قرأها الحجازيون بكسر التاء وذلك باعتبار خبرها منصوبًا. أما التميميون فكانوا يرفعون عملا برفع الخبر بعد ما"[29].

4) الاختيار المناسب لموضع الآية:

يحدد الخالدي القاعدة النحوية أو المسألة التي يرغب في الاستشهاد لها، ثم يتم البحث عن آية قرآنية توضح القاعدة النحوية المطلوبة، ويعتمد الخالديّ على معرفته الواسعة بالنص القرآني الناتجة عن دراسته في ذمار وفي صنعاء. ومن الأمثلة على اختيار الخالدي المناسب لموضع الآية في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

- **تمييز المقادير غير المشهورة:**

ففي قوله تعالى: " مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا " [30]. ذكر الخالدي قاعدة تمييز المقادير غير المشهورة (ملء الأرض) فقال: نجد "ذهبًا" تمييز، نوعه: ملحوظ، سبب لك أن ما قبله ليس مقدارًا معروفًا ومحددًا.

ويقول الرضي في شرحه: " ...أو مقاييس غير مشهورة، ولا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: : "**ملءُ الأرض ذهبًا**"، وقولك: عندي مثل زيد رجلا؛ وأمّا: غيرك إنسانا، وسواك رجلا، فمحمول على (مثلك) بالضدية "[31].

- **العطف على ضمير الرفع المتصل الذي يؤكد بمنفصل:**

قال الخالدي في العطف على ضمير الرفع المتصل الذي يؤكد بمنفصل: "إنّما أُكّد بمنفصل لأن المتصل المرفوع كالجزء من عامله الذي اتصل به لفظًا؛ لأنه لا يجوز فصله منه ... والمتصل المنصوب يعطف عليه بلا تأكيد. مثال الأول: (ضربت أنا وزيد) [32]، وقوله تعالى: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "[33].

ووضحها ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي بقوله: "واعلم أَنَّه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط، إلاَّ ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض. فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليهِ إلاَّ بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد. فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "، فأنت تأكيد للضمير المستتر في اسكن، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر"[34].

(26) سورة يوسف، آية: 31.
(27) سورة المجادلة، آية: 2.
(28) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص265.
(29) علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص233.
(30) سورة آل عمران، آية: 91.
(31) شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص56.
(32) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/صادق العي، ص501.
(33) سورة البقرة، آية: 35.
(34) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ص114.

ويقول الرضي: " ...ومثله الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير ما هي له، فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها، لا فاعلها، كما في: " اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ "، وذلك لأنك تقول مطردا نحو: الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان، الهندان ضارباهما، هما؛ وقد عرفت ضعف نحو: جاءني رجل قاعدون غلمانه، وقال الزمخشري في أحاجيه، بل تقول: ضاربهم نحن، وضاربهما، هما، فإن ثبت ذلك فهو فاعل، كما قيل"[35].

- **جواز حذف حرف النداء:**

قال الخالدي: "والذي يحذف منه حرف النداء: العلم، والمضاف، وأيّ، والموصول[36]، نحو: "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا "[37].

ويقول الثعالبي في فقه اللغة وأسرار العربية: "من ذلك حذف حرف النداء كقولهم: زيدُ تعال. وعمرو اذهب أي يا زيد ويا عمرو. وفي القرآن: "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا " أي: يا يوسف"[38].

5) احتجاج الخالدي بقراءات غير سبعية:

احتجّ الخالدي في كتابه بقراءات غير السبع المعروفة؛ متأثرًا بابن الحاجب، ومن الأمثلة على احتجاج الخالدي بقراءات غير سبعية في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

- **إعراب ضمير الفصل:**

قوله في ضمير الفصل: "وبعض العرب يجعله مبتدأ، وما بعده خبره، هذا واضح، فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية، وهي الضمير وما نُسب إليه، فيقول: كان زيد هو المنطلق، وعليه ما نُقل في غير السبعة: "وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ"، وشبهه"[39].

يقول فيها ابن يعيش في المفصل: "عن رؤية أنه كان يقول أظن زيدا هو خير منك ويقرؤون: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)

و قال الشارح: اعلم أن الضمير الذى يقع فصلا له ثلاث شرائط أحدهما أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الأول: في المعنى الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو: إن وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها الثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات " ويقال له فصل وعماد " فالفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه وإن لم يبق بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير والعماد ممن عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذى بعده خبر وليس بنعت وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات، وإنما" اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع" لأن فيه ضربا من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل"[40].

6) تحليل سياق الآيات المستشهد بها:

يعتمد الخالدي في استشهاده بآيات القرآن الكريم على فهم السياق العام للآية التي تم الاستشهاد بها، وفهمه للسياق يعدّ عاملاً مساعدًا في توضيح المعنى والدلالة الصحيحة للجملة أو الكلمة المستشهد بها.

(35) شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص431.

(36) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/صادق العي، ص315.

(37) سورة يوسف، آية: 29.

(38) فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تح/ عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، 2002م، ص236.

(39) أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، صادق العيّ، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد183، ج10، ص520.

(40) شرح المفصل، ابن يعيش، تح/ مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ج3، ص110.

ويحلل الخالدي البنية اللغوية للآية، بما في ذلك التركيب النحوي والإعرابي، لمعرفة كيفية توافقها مع القاعدة النحوية المعنية. ومن الأمثلة على تحليل سياق الآيات المستشهد بها في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

- **نصب الاسم المشتغل عنه بعد إذا الشرطية:**

ذكر الخالدي اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه، بعد إذا الشرطية فقال: "... والأكثر عندهما (سيبويه والأخفش) وقوع الفعلية بعدها ظاهرة الفعل، نحو: (إذا جاء زيدٌ)، أو مقدرته نحو: " إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ" [41]، أي: إذا انشقت السماء انشقت، ونُقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية، فيجب عنده تأويل نحو "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ"، أي: إذا انشقت السماء انشقت، ونُقل عن الكوفيين أنّها كـ(إذ) في وقوع الجملتين بعدها فعلية أو اسمية."[42]

ويقول صاحب الإيضاح في شرح المفصل: "فإن وقع بعد "إذا" اسم مرفوع أو منصوب قدّر معمولا لفعل، ليوفّر عليها ما تقتضيه من الفعل، كقوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ"، تقديره: إذا انشقّت السّماء، وقد أجاز بعض النحويّين أن تكون جملة اسميّة مبتدأ وخبرًا، واستدلّ على ذلك باتّفاقهم على جواز "إذا زيد ضربته ضربته»، ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع..."[43].

7) التأكيد على صحة الحكم النحوي بعدة شواهد قرآنية:

في بعض الأحيان يؤكد الخالدي على صحة الحكم النحوي بعدة شواهد قرآنية. ومن الأمثلة على ذلك في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

- **خروج الحال عن عامله المضاف إليه:**

ذكر الخالدي عن نجم الدين في كون الحال قد يخرج عن عامله المضاف إليه فقال: "... ويخرج أيضًا الحال عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال[44]، نحو قوله تعالى: "قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا "[45]، وقوله تعالى: " وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاَءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ" [46] ."

ويقول الرضي: "ويخرج أيضا: الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال، وإن كان ذلك قليلا، كقوله تعالى: "قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " ، وقوله تعالى: "وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاَءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ" . [47].

- **حذف عامل الحال:**

قال الخالدي في حذف عامل الحال: "واعلم أنه قد يُحذف جوازًا ووجوبًا، ولا بُدّ من قرينة، فقرينة ما كان جائزًا حضور معناه كقولك للمسافر: (راشدًا مهديًا)، أي: سر راشدًا، أو تقدّم ذكره كقولك: (قائمًا) في جواب: (كيف خلّفت زيدًا)، وكقوله تعالى: "**أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (3) بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ**" [48]، أي: بلى نجمعها قادرين".[49]

ويقول الرضي: "اعلم أن عامل الحال قد يحذف جوازا، ووجوبا أيضا، في مواضع قياسيّة، ولا بدّ من قرينة مع الحذف، جائزا كان أو واجبا، فقرينة ما حذف جائزا: حضور معناه، كقولك للمسافر: راشدا مهديّا، أي سر راشدا .. أو تقدم ذكره، إمّا في الاستفهام، كقولك، قائما،

(41) سورة الانشقاق، آية: 1.
(42) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص323.
(43) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح/ إبراهيم محمد، دار سعد للطباعة والنشر، ص500.
(44) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص355.
(45) سورة البقرة، آية: 135.
(46) سورة الحجر، آية: 66.
47 شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص8.
(48) سورة القيامة، آية: 3،4.
(49) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص372.

في جواب من قال: كيف خلّفت زيدا، أو في غير الاستفهام كقوله تعالى: "**أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (3) بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ**" [50].

- **مسوغات الابتداء بالنكرة:**

ففي قوله تعالى: " **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**" [51] فـ(عبد) ذكر الخالدي في مسوغات الابتداء بالنكرة أن المبتدأ متخصص بوصفه، وهو قوله: (مؤمن)، و (خيرٌ من مشرك) خبره.[52]

يقول الرضي: "قال ابن الحاجب: "وقد يكون المبتدأ نكرة، إذا تخصصت بوجه ما» مثل: " وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ"، و: (أرجل في الدار)، اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، قال المصنف، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص، وأما قول المصنف إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، فوهم، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته"[53].

- **حكم مجيء الفاعل ضميرًا واسمًا ظاهرًا:**

وهي لغة ضعيفة، ولذلك تؤوّل قوله تعالى:" **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ ... "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**"[54] بأن (الذين ظلموا) بدل من الضمير المتصل بالفعل، أو مبتدأ ما قبله خبره. وكذا قوله: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ "[55]."[56]، وهذه الآراء ذُكرت في شرح الرضي[57].

"وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: " ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ "، "**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**" حملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جوّز في (الَّذِينَ ظَلَمُوا) أن يكون بدلا من الواو في (وَأَسَرُّوا،) أو مبتدأ خبره إما (وَأَسَرُّوا) أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون هل هذا، وأن يكون خبرا لمحذوف: أي هم الذين، أو فاعلا بـ "أسرّوا» والواو علامة كما قدّمنا، أو بـ (يقول) محذوفا، أو بدلا من واو (اسْتَمَعُوهُ)[58]، وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول (يَأْتِيهِمْ)[59] أو على إضمار (أذمّ) أو (أعني)، وأن يكون مجرورا على البدل من (الناس) في قوله تعالى: ":" **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ**"[60] [61]

8) رجوع الخالدي إلى عدة مراجع بعد استشهاده بالآيات القرآنية:

ومن الأمثلة على رجوع الخالدي إلى عدة مراجع بعد استشهاده بالآيات القرآنية في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

- **العطف مع التأكيد بضمير فاصل:**

حيث يتمّ التأكد من مطابقة الشاهد القرآني للقواعد النحوية المعروفة والمستقرة، مثال: في الآية: " فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ [62]، يتم التأكد من وجوب اعتبار

(50) شرح الرضيّ على الكافية، ج2، ص47.
(51) سورة البقرة، آية: 221.
(52) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص 220.
(53) شرح الرضيّ على الكافية، ج1، ص231.
(54) سورة الأنبياء، آية: 3.
(55) سورة المائدة، آية: 71.
(56) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص227.
(57) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح/ حسن الحفظي، ص295.
(58) الأنبياء، آية: 2.
(59) الأنبياء، آية: 2.
(60) الأنبياء، آية: 1.
(61) شرح الدماميني على المغني اللبيب، تح/ محمد عزّو، ج2، ص272.
(62) سورة الشعراء، آية: 94.

العطف عند وجود ضمير فاصل بين المتعاطفين، وضبط التوافق النحوي في السياق ثمّ الرجوع إلى شروح النحو السابقة، مثل: شرح ألفية ابن مالك[63]، وشرح الرضي، حيث يقول: " ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل، كقوله تعالى: " فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ " ، و: "مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلاَ آبَاؤُنَا" [64]، وقد لا يؤكد، والأمران متساويان. فلذا قال: ويجوز تركه، وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يغني عمّا هو الواجب، فيحذف طلبا للاختصار، نحو قولك: (والحافظو عورة العشيرة) ، فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الأولى؛ وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو أولى، ويجوّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، لا أنهم حظروه أصلا بحيث لا يجوز أن يرتكب، وأمّا الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد ولا فصل من غير استقباح "[65]، وغيرها؛ لتأكيد صحة الاستشهاد النحوي.

- **إعراب " وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ":**

ففي قوله تعالى: " وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً " [66]، رجوع الخالدي عند إعراب هذه الآية إلى شروح كافية ابن الحاجب، مثل: "شرح الرضي" لتأكيد أنواع المفعول المطلق، حيث يقول الرضي: " أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: "وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً "و" وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا " [67] ، وإما ألّا يلاقيه فيه، نحو قعدت جلوسا. ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي تبتل إليه وبتل تبتيلا، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا"[68].

الظروف المقطوعة عن الإضافة:

ففي قوله تعالى: " لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" [69]، تم تحليل وقوع "قبل، بعد" ظروفًا مبنية لقطعها عن الإضافة[70].

ويقول الأنباري في أسرار العربية: "وأمّا: قبل وبعد فإنّما بنيا؛ لأنّ الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلمّا اقتطعا عن الإضافة. والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة. تنزّلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيّ؛ قال الله تعالى: "لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" ، وإنّما بنيا على حركة؛ لأنّ كلّ واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء؛ فوجب أن يبنيا على حركة تميّزا لهما على ما بني، وليس له حالة إعراب؛ نحو: (من) و (كم)، وقيل: إنّما بنيا على حركة؛ لالتقاء السّاكنين؛ والقول الصّحيح هو الأوّل. فإن قيل: فلم كانت الحركة ضمّة؟ قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنّه لمّا حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات؛ وهي الضّمّ "[71].

9) الإعراب التفصيلي لبعض الشواهد القرآنية:

تحديد الإعراب التفصيلي لكل كلمة في الآية لفهم التركيب النحوي بشكل كامل. ومن الأمثلة على الإعراب

(63) شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي، تح/ محمد البناء، ج8، ص342.
(64) سورة النحل، آية: 35.
(65) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح/ حسن الحفظي، ص1022.
(66) سورة المزمل، آية: 8.
(67) سورة نوح، آية: 17.
(68) يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح/ حسن الحفظي، ص315.
(69) سورة الروم، آية: 4.
(70) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص650.
(71) أسرار العربية، عبدالرحمن الأنباري، تح/ بركات هبود، دار ابن أبي الأرقم، ص51.

التفصيلي لبعض الشواهد القرآنية للخالدي في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

- **الحال المبين للمفعول معنى:**

ففي قوله تعالى: " وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا " [72]، ذكر الخالدي الحال المبين للمفعول به معنى بأن(بعلي) خبر مبتدأ، وهو في المعنى مفعول لمدلول (هذا)، أي: أنه على بعلي، وأشير إلى حال كونه شيخًا." [73]، وفي هذا الموضع يذكر عبدالرحمن الجامي قول الزمخشري: " سئلت بمكة شرفها الله تعالى عن ناصب الحال في " وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا" فقلت: ما في حرف التنبيه أو في اسم الإشارة من معنى الفعل، فقيل لي: أما استقرّ من أصولهم أن العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا، وقد اختلف هاهنا ففي الحال ما ذكرتم، وفي صاحبها معنى الابتداء، فقلت: تحقيق الكلام فيه أن التقدير: هذا بعلي: أنبه عليه وأشير إليه شيخا، وعلى هذا تجد العامل. فاستحسن الجواب "[74].

10) الجمع بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية:

ومن الأمثلة على جمع الخالدي بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

- **من الأسماء الممنوعة من الصرف:**

ففي قوله تعالى: "**إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ**" [75]، ذكر الخالدي أن "سلاسلا" ممنوعة من الصرف، لتناسب قوله تعالى: "وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا" [76]، وعزز هذا الشاهد بقول الشاعر [77]:

أنسيتَ أنَ الله أخرج آدما
منها إلى الدنيا بذنب واحد

وفي شرح الرضي: "قال ابن الحاجب: "ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب، مثل: " **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ**. قال الرضي: قال الأخفش: ان صرف ما لا ينصرف مطلقا، أي في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا، لإقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار، أيضا، وعليه حمل قوله تعالى: " كَانَتْ قَوَارِيرَ " [78] وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم، إلا (أفعل منك)، وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو: جاءني أحمد وإبراهيم، ونحو ذلك، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة. ومنع الكوفيون صرف "أفعل من» في الضرورة، لأن (من) مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينون ما هو كالمضاف؛ والأصل الجواز، لأن الكلام في الضرورة، وفرق بين المضاف، وما هو كالمضاف. وجوّز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف، لا مطلقا، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها، كما نبيّن لك عند الكلام في تفصيل الأسباب، وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا"[79].

مما سبق يظهر أنّ القرآن الكريم عند الخالدي هو المصدر الأسمى للاستشهاد على قواعد النحو واللغة العربية، وذلك نظرًا لقدسيته وثبات نصوصه، وفصاحته

(72) سورة هود، آية: 72.
(73) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص354.
(74) شرح الجامي على كافية ابن الحاجب، ج1، ص477.
(75) سورة الإنسان، آية: 3.
(76) المرجع السابق.
(77) لا يُعلم قائله، والشاهد فيه: صرف كلمة(آدم)، للضرورة الشعرية، والأصل عدم صرفها.
(78) الإنسان، آية: 15.
(79) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص106- 107.

العالية، ويُعدّ القرآن الكريم المرجع الأكثر موثوقية ودقة في استنباط القواعد النحوية وتطبيقها.

ويظهر تعامل الخالديّ مع الشاهد القرآني بحذر واحترام كبيرين، ومعتمدًا عليه في توضيح القواعد النحوية وفهم أساليب اللغة بأعلى مستوياتها.

والاستشهاد بالقرآن الكريم عند الخالدي اتبع منهجية دقيقة تشمل: اختيار الآية المناسبة للاستشهاد، وفهم السياق، ومراجعة القراءات المختلفة، والتوثيق والتفسير، والتأكد من صحة الاستشهاد.

ثانيًا – الحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوي الشريف يعدّ الدليل الثاني لأصول النحو العربي، وأخذ به الخالدي في كثير من المواضع، فبنى عليه كثيرًا من المسائل النحوية، وقام بالتأكيد على عدد منها، وترجيح عدد منها لورود شاهد من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم.

كما يُعدّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا مهمًا من مصادر اللغة العربية، فقد كان له دور كبير في توثيق اللغة العربية وتطوير قواعد النحو، واعتمد الخالديّ على الأحاديث النبوية في توضيح وتدعيم القواعدالنحوية؛ نظرًا لكونها نصوصًا موثوقة ودقيقة تعكس فصاحة العرب وأسلوبهم في الكلام.

ويُعدّ الحديث النبوي قضية خلافية بين العلماء النحويين الأصوليين، وبطبيعة الأمر فقد كان الخالدي ممن كان له أثر في هذا الخلاف، ورغم أنّ البصريين قديمًا لم يستشهدوا بالحديث النبوي إلا ما ندر؛ وذلك لغرض التأكيد على مسألة معينة – ما ثبت نقله بنصه لا بالمعنى – إلا أنّ الخالدي ظهر له طابع آخر، وهذا الطابع الذي ظهر عليه قد يعود لأمرين اثنين، رأي النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الذي يعدّ متشددًا إلى درجة معينة، والثاني ربما يعود لطبيعة مذهبه الفقهي الذي يعود للزيدية، والتي هي بدورها تعدّ إحدى فرق الشيعة، ويظهر استشهاد الخالديّ بالحديث النبوي متأثرًا بالرضي الأستراباذي، "حيث أورد عنه في شرحه واحدًا وثلاثين حديثًا"[80].

وعند مقارنة عدد الأحاديث النبوية التي استشهد بها الخالدي في كتابه نجدها قليلة جدًا بالنسبة لما أورده من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح.

وقد سار الخالدي على مذهب البصريين في الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو في كتابه، وظهر هذا من خلال الأحاديث التي أوردها.

فموقف الخالدي في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب يُعدّ متشددًا في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ ونلاحظ ذلك من خلال قلة ما ورد من الحديث النبوي الشريف، ولكنه رآه مصدرًا مهمًّا من مصادر تأصيل النحو العربي، إذ لجأ الخالدي إلى الاستشهاد بالحديث النبوي لدعم قواعده وتوضيح مسائله النحوية في كتابه، بالإضافة إلى كونه مصدرًا لغويًا غنيًا.

1- منهج الخالديّ في استشهاده بالحديث النبوي الشريف:

منهج الخالديّ في الاستشهاد بالحديث النبوي يظهر في الآتي:

1) ذكر راوي الحديث عند الاستشهاد ببعض الأحاديث النبوية:

عند استشهاد الخالدي بالحديث النبوي، لم يكن يتحقق من صحة الحديث من حيث السند والمتن، فقد

(80) أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، صادق العيّ، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد183، ج10، ص527.

اعتمد الخالدي على الأحاديث دون اعتبار لصحيحها من ضعيفها، ولم يكن يبحث عن الأحاديث التي رويت عن طريق أسانيد موثوقة، ولكنه مع ذلك كان في بعض المواضع يذكر راوي الحديث، ومن أمثلة ذلك: حديثه صلى الله عليه وآله وسلم: (ليس من امبر امصيام في امسفر)[81] راويًا إياه عن النمر من تولب عن النبي[82].

2) **عدم ذكر راوي الحديث عند الاستشهاد ببعض الأحاديث النبوية:**

في بعض المواضع كان يكتفي بقوله: قال صلى الله عليه وعلى آله، أو يكتفي بوضع الحديث بين قوسين، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (ألا رُبّ نفس طاعمةٍ ناعمةٍ في الدنيا جائعةٍ عاريةٍ يوم القيامة)[83].

3) **الاستشهاد بالحديث لتقعيد القواعد النحوية:**

استخدم الخالدي الأحاديث النبوية لتأسيس بعض القواعد النحوية وتأكيدها. فهو يعدّ الحديث الشريف مصدرًا موثوقًا يعكس لغة العرب الفصيحة. ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بالحديث لتقعيد القواعد النحوية في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

- **جواز أن يجمع جمع التكسير جمعًا سالمًا:**

ذكر الخالدي الحديث: (إنّكن صواحبات يوسف)[84]، وذلك لإثبات جواز أن يجمع جمع التكسير جمعًا سالمًا[85].

قال الرضي في شرحه: " وأما قوله عليه الصلاة والسّلام: "إنكن صواحبات يوسف»، وقوله: جذب الصراريين بالكرور، جمع صراء، جمع صار بمعنى الملاح، فهما جمعا سلامة، ونحن قلنا: نهاية جمع التكسير. "[86].

4) **الاستشهاد بالحديث لشرح القواعد النحوية وتبسيطها:**

استخدم الخالديّ الأحاديث النبوية في شروحاته النحوية لتبسيط وتوضيح القواعد للدارسين؛ وذلك لأن الأحاديث غالبًا ما تكون مألوفة وتحتوي على حكم وأمثال تيسر الفهم. ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بالحديث لشرح القواعد النحوية وتبسيطها في كتابه عند تناوله المسائل النحوية واللغوية الآتية:

- **جواز حذف جملة الحال الاسمية المقترنة بالواو:**

استشهد الخالدي بالحديث: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[87]، على جواز حذف جملة الحال الاسمية المقترنة بالواو[88].

وقال الدماميني: "قوله عليه الصّلاة والسّلام: "أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد»، وهو من أقوى الأدلّة على أن انتصاب "قائما» في "ضربي زيدا قائما» على الحال، لا على أنه خبر لـ "كان» محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو؛ وقولك: (ما تكلّم فلان إلّا قال خيرا)، كما تقول: (ما تكلّم إلا قائلا خيرا)، وهو استثناء مفرّغ من أحوال عامّة محذوفة."[89]

(81) مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ج5، ص434.
(82) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص679.
(83) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد المناوى، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1972م، ج3، ص116. وبغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص971
(84) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج2، ص177.
(85) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص174.
(86) شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن، جامعة قار يونس – ليبيا، ج1، ص111، 112.
(87) رياض الصالحين، أبو زكريا محيي الدين النووي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، طبعة3، 1998م، ص1428.
(88) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص248
(89) شرح الدماميني على مغني اللبيب، تح/ أحمد عزوّ، ج2، ص313.

5) الاستشهاد بالحديث لتوضيح معنى كلمة:

ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بالحديث لتوضيح معنى كلمة في كتابه:

معنى يعرب:

استشهد الخالدي بالحديث: (الثّيّب يُعرب عنها لسانُها)[90]، على أن معنى يعرب أي: يبين، في اللغة[91].

قال الرضي: "وإنما سميّ المعرب معربا، لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه، من ذلك قوله صلّى الله عليه وآله: "الثّيب يعرب عنها لسانها» أي يبيّن وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص"[92].

وفي اللغة: "عَرَبَ، أعرَبَ، وأعرِب، واعرِب، مصدر: عرْب، وعَرَبَ الطعام: أكله، وعَرُبَ الرجل: صار فصيحًا، وعرّبَ تعرِيبًا فهو معرَب، وعرّب عنه لسانه: أبان وأفصح"[93].

6) الجمع بالاستشهاد بالحديث الشريف والآيات القرآنية:

نظرًا لأن القرآن هو المرجع الأعلى في اللغة العربية، كان الخالدي يقرن بشكل غير مباشر الأحاديث النبوية بالنصوص القرآنية، فإذا وجد أن الحديث يتوافق مع الأساليب اللغوية الموجودة في القرآن فإنّه يعدّه دليلاً قوياً لدعم القاعدة النحوية ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بالحديث الشريف والآيات القرآنية في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

حكم لام الأمر:

قال الخالدي: "... وإمّا فعل المتكلم كقوله عليه وآله السلام: (قوموا فلأصلّ لكم)[94]، وقال تعالى: " وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ " [95]."[96].

قال الدماميني: "ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلّم مفردا، نحو قوله عليه الصلاة والسّلام: قوموا فلأصلّ لكم"[97].

وقال الرضي: "وتلزم اللام، في النثر، فعل غير المخاطب، وهو إمّا فعل المفعول نحو: لأضرب أنا، ولتضرب أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب؛ المحذوف؛ وإمّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضرب زيد؛ ولتضرب هند، وهما كثيران؛ وإمّا فعل المتكلم، كقوله عليه السّلام: "قوموا فلأصلّ لكم»"[98].

7) استشهد الخالدي بالحديث الشريف لتأكيد قاعدته النحوية:

كان الخالديّ يختار الأحاديث التي تتوافق مع الفصاحة المعروفة عند العرب، فهو يدرك أنّ اللغة التي نزل بها الوحي وتحدث بها النبي – صلى الله عليه وسلم – هي اللغة الفصيحة التي يُعتمد عليها في تقعيد قواعد النحو ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بالحديث الشريف في مسائل نحوية أخرى في كتابه:

(90) صحيح سنن ابن ماجة، محمد ناصر الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، 1997م، ص1530.

(91) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص136.

(92) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص70.

(93) القاموس المحيط، مادة: ع ر ب .

(94) رواه البخاري في الصلاة، باب الصلاة على الحصير، 658.

(95) سورة العنكبوت، آية: 12.

(96) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص844.

(97) شرح الدماميني على المغني اللبيب، تح/ أحمد عزوّ، ج2، ص143

(98) شرح الرضي على الكافية، ج4، ص84.

جواز مجيء البدل من الضمير:

ففي الحديث: (يتعاقبون فيكم ملائكة)[99] ذكر الخالدي أنّ ملائكة بدل من الضمير، ولم يتقبل لغة أكلوني البراغيث[100].

قال الرضي: " فنقول: الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي، إما أن تكون مفردة، أو، لا، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إما مفرد، أو، لا. والمفردة المفرد ما بعدها تحتمل وجهين كما ذكرنا، والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير، ما بعدها فاعلها، والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها، نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، والأظهر أنها خبر عما بعدها وتحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة» والعامل في المبتدأ الثاني: تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر، وعلى ما اخترنا في حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول. وخبره لأن كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر". [101].

خروج (رُبّ) إلى معنى الكثرة ومجيء الاسمية فيها:

عند الاستشهاد، كان الخالدي يصنف الأحاديث بناءً على القاعدة النحوية التي يريد توضيحها، مثلاً، إذا كان بصدد شرح قواعد الجملة الاسمية أو الفعلية، فإنه يبحث عن أحاديث تحتوي على هذا النوع من الجمل.

ومن ذلك ما ذكره الخالدي في (رُبّ) في خروجها إلى معنى الكثرة ومجيء الاسمية فيها: "... فيكثر وقوعه صفة، قال صلى الله عليه وآله وسلم: (ألا رُبّ نفس طاعمةٍ ناعمةٍ في الدنيا جائعةٍ عاريةٍ يوم القيامة)[102]، والأكثر الفعلية إمّا ظاهرة وإمّا مقدّرة."[103]

قال فيها الرضي: " ويكثر وقوعه، أيضا، صفة معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب: أقل رجل، كما مرّ في باب الاستثناء، قال صلّى الله عليه وسلّم: "ألا ربّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا: جائعة عارية يوم القيامة»، ويتم الكلام بقوله: جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافا لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل، والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إما ظاهرة، أو مقدرة"[104].

جواز دخول لام الأمر على المضارع الذي للمخاطب:

بعد اختيار الأحاديث المناسبة، يقوم الخالدي بتحليل النص لغويًا، يوضح تركيب الجملة، ويشرح كيفية توافقها مع القاعدة النحوية المستشهد بها، وهذا التحليل يساعد في تبسيط الفهم وتوضيح كيفية تطبيق القاعدة عمليًا.

ومن ذلك قوله في لام الأمر: "... ويجوز على قلّة إدخال اللام في المضارع المخاطب[105]، كقوله عليه الصلاة والسلام: (لتأخذوا مصافّكم)[106]".

قال الدماميني: "وفي الحديث: (لتأخذوا مصافّكم)؛ ولأنك تقول "اغز»، و "اخش»، و "ارم» و "اضربا»، و "اضربوا» و "اضربي»، كما تقول في الجزم؛ ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجرّدة عن الزمان كـ "بعت» و (أقسمت) و (قبلت)؛ وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو: (قم)، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ

(99) رواه البخاري، 28/2 و29، في مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة.
(100) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص216.
(101) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص228..
(102) رواه ابن سعد في الطبقات، ج7، ص423، وضعفه الألباني في الضعيفة، 2368.
(103) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص971.
(104) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص228..
(105) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص845.
(106) ورد في تخريج أحاديث الكشاف عن مالك بن يخامر:(كما أنتم على مصافكم)، ج2، ص127.

فتشكل فعليّته، فإذا ادعى أن أصله: (لتقم) كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل."[107].

مجيء الجملة الاعتراضية بعد الواو:

وفي حديثه عن مجيء الجملة الاعتراضية بعد الواو يقول: "وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله على السلام: (أنا سيّد ولد آدم ولا فخر)[108]... والجملة كالعوض عن الجواب المقدر، ولو أظهرته لم تذكر هذه الجملة الظاهرة، ولم تذكر الواو الاعتراضية؛ لأنه لا يؤتى به إلا في صدر جملة متوسطة أو متأخرة".[109]

قال الرضي: "قد تجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسّلام: "أنا سيّد ولد آدم، ولا فخر»، فتقول في الأوّل: زيد، وإن كان غنيا بخيلا، وفي الثاني: زيد بخيل وإن كان غنيا؛ وجواب الشرط في مثله: مدلول الكلام، أي: إن كان غنيا فهو بخيل. فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تقرّر، ولو أظهرته، لم تذكر الجملة المذكورة. ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية "[110].

دخول الواو على أداة الشرط :

يقول في معرض حديثه عن دخول الواو على أداة الشرط: "وكذا في قوله: (اطلبوا العلم ولو بالصين)[111] فالظاهر أنّ الواو اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقًا به معنى، مستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات."[112]

قال الرضي: " وقد تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعوض من الجزاء: من ذلك الشرط، قولك: أكرمه وإن شتمني، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام؛ وكذلك قوله: اطلبوا العلم ولو بالصين؛ والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله: اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقا به معنى، مستأنفا لفظا على طريق الالتفات "[113].

2- المآخذ التي أخذها الباحث على الخالدي في استشهاده بالحديث النبوي الشريف:

وما لاحظه الباحث في استشهاد الخالدي بالحديث النبوي الشريف في كتابه يتمثل في الآتي:

- **عدم التمييز بين المتواتر والآحاد من الأحاديث:** فالنحويون كانوا يميزون بين الأحاديث المتواترة والأحاديث الآحاد، والمتواترة هي التي رويت عن طريق عدد كبير من الرواة بما يستحيل معه تواطؤهم على الكذب، ولذلك كانت تُعدّ أكثر مصداقية عندهم، بينما الأحاديث الآحاد تُعامل بحذر أكبر، والخالدي لم يهتم بهذه القضية، ولم يذكرها أثناء استشهاده بأحاديث نبوية.
- **عدم اكتمال التحليل الدلالي والنحوي للأحاديث التي استشهد بها:** عند الاستشهاد بالحديث، اقتصر الخالدي على تحليل التركيب النحوي فقط، وكان يجب أن يقوم أيضًا بتحليل الدلالات اللغوية للحديث، ودراسة المعاني المحتملة للكلمات

(107) شرح الدماميني على المغني اللبيب، تح/ أحمد عزوّ، ج2، ص146.

(108) سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر، برقم 3618.

(109) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص853.

(110) شرح الرضي على الكافية، ج4، ص99.

(111) قال ابن حبان في المجروحين باطل لا أصل له، ج1، ص489.

(112) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص853.

(113) شرح الرضي على الكافية، ج4، ص98.

والجمل في سياقها الأصلي، حتى يعزز فهم القواعد النحوية المستشهد بها.

- **عدم التدرج في استخدام الأحاديث:** كان يجب على الخالدي أن يبدأ بالاستشهاد بالأحاديث الأكثر وضوحًا والأقل تعرضًا للتأويل، ثم ينتقل إلى الأحاديث التي قد تحتاج إلى تفسير أعمق، وهذا التدرج كان سيساعد في بناء فهم متكامل للقواعد النحوية، مثل حديث: (لتزرّه ولو بشوكة)[114]، فكان الأولى أن يورد شاهدًا أكثر دقة ووضوحًا.
- **إنّ عددًا من الأحاديث التي استشهد بها الخالدي تعدّ في إسناد المحدثين ضعيفة**، ومن أمثلة ذلك: حديث: (كما تدين تُدان)[115]، فقد أخبر المحدثون وعلماء الجرح والتعديل أنه ضعيف، وكذلك حديث: (اطلب العلم ولو في الصين)[116]، فقد أخبر عنه المحدثون أنه ليس بحديث، وهذا من المآخذ الذي أُخذ على الخالدي في شرحه للكافية.

ويمكن القول إن استشهاد الخالدي بالحديث النبوي الشريف في بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب ليس مجرد توظيف لغوي، بل هو تعبير عن مدى التكامل بين الدين واللغة، وأهمية الحديث النبوي في فهم وتوضيح القواعد النحوية بشكل صحيح وموثوق، رغم بعض المآخذ التي لوحظت عليه.

كما أنّ استشهاد الخالدي بالحديث النبوي الشريف يعكس مدى الترابط بين اللغة والدين في التراث العربي الإسلامي، ومن خلال التوثيق والتحليل الدقيق للأحاديث، استطاع الخالدي تفسير قواعد النحو بأسلوب علمي يعتمد على مصادر موثوقة، حيث إنّ الأحاديث النبوية تظل مصدرًا لغويًا مهمًا يعزز الفهم الصحيح للغة العربية ويضمن استمرارية تراثها الغني.

ثالثًا –آثار الصحابة والتابعين:

تأثر النحو العربي بشكل ملحوظ بآثار الصحابة والتابعين الذين نقلوا اللغة العربية بصيغتها الفصيحة، لعبت هذه الآثار دورًا محوريًا في تأسيس قواعد النحو عبر الزمن، وكان للنحويين منهجية وطريقة للاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين في النحو العربي، فقد عملوا على الأخذ بهذه الآثار لتعزيز القواعد النحوية.

ويُعدّ كلام الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم – واحدًا من الحجج التي استشهد بها بعض النحويين، وكان من النحاة المحدثين الذين اعتمدوا أقوال الصحابة والتابعين الإمام أحمد بن محمد الخالدي، حيث أورد عددًا من الشواهد من آثارهم وآثار آل البيت، ولكن على الرغم من اعتماده أقوالهم في الاستدلالات النحوية على القضايا المطروحة في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب، إلا أنّ ذلك كان قليلاً جدًا مقارنة بعدد الشواهد التي أوردها في كتابه، حيث إنّه أورد عشرين قولاً فقط،[117]، وهذا يعني أنّ الخالدي لم يتجاوز في الاستدلال بأقوال الصحابة والتابعين حدّ التعزيز والاستئناس بها في قضايا نحوية معروفة لدى علماء النحو واللغة.

ويلاحظ الباحث أنّ الخالدي في كتابه غلب على استشهاده بأقوال الصحابة والتابعين الأخذ بأقوال الإمام

(114) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج1، ص554.

(115) ضعّفه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير، ج13، ص491.

(116) ورد تخريجه ص54.

(117) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص64، ص1154، 1155.

علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – متابعًا في ذلك أستاذه الرضي في شرحه.

وبلغ عدد أقوال الصحابة والتابعين التي استشهد بها عشرين قولاً، منها ثلاث عشرة مقولة للإمام علي بن أبي طالب[118]، ومقولتان لابن عباس[119]، ومقولتان لعمر بن الخطاب[120]، ومقولة لابن مسعود[121]، ومقولة لسهل بن الأحنف[122]، ومقولة لعمر بن عبدالعزيز[123].

منهج الخالدي في الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين:

سار الخالدي في الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين في ثنايا كتابه على منهجية واضحة في الاستشهاد بها في مسائل في النحو العربي في كتابه، ويقوم الخالديّ باتباع منهجية دقيقة لضمان صحة ودقة القواعد النحوية المستنبطة من تلك الآثار، وتتمثل منهجيته في الآتي:

1) تمييز الشواهد المختلفة:

التمييز بين الشواهد المختلفة له أهمية كبيرة، حيث إنّ بعض الآثار قد تكون مروية بلهجة معينة تختلف عن الفصحى المستخدمة في القرآن وفي الشعر الجاهلي، والخالدي كان يدرك تنوع هذه اللهجات ويسعى لفهم السياق اللغوي للأثر، ووضع الشاهد الأكثر وضوحًا.

وإذا كان الأثر من لهجة غير واضحة مختلفة عن الفصحى المعهودة، يتم التوفيق بين الآثار ووضع الأثر الأفضل تفهيمًا للقاعدة النحوية ومن الأمثلة على تمييز شواهد آثار الصحابة والتابعين المختلفة في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

حذف خبر (إنّ) وأخواتها:

ذكر الخالدي في معرض حديثه عن الاستدلال على حذف خبر (إنّ) وأخواتها، فيقول: "... وأمّا حذفه فنحو قول عمر بن عبدالعزيز: وقد متّ إليه، رجلٌ بقرابةٍ: إنّ ذلك، أي: مُصدّق، فلمّا ذكر الرجل حاجته قال عُمر: لعلّ ذلك، أي: حاصل."[124].

2) تعدد شواهد آثار الصحابة والتابعين في المسألة الواحدة:

عمل الخالديّ على مقارنة الأثر بآثار أخرى مشابهة في بعض المواضع من نفس الفترة أو من نفس الشخص، وهذا ساعد في التأكد من أن الأثر، يمثل استخدامًا شائعًا وليس حالة استثنائية، وكان التحقق من توافق الأثر مع المصادر الموثوقة، مثل الكتب النحوية المبكرة وكتب التفسير والفقه ومن الأمثلة على منهجية الخالدي في تعدد شواهد آثار الصحابة والتابعين في المسألة الواحدة في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

فاعل نعم وبئس:

ذكر الخالدي في فاعل نعم وبئس، إن كان ضميرًا مفسرًا بنكرة منصوبه بعده تعرب تمييزًا: "... وقد رُوي: (مرّ بقوم نِعم بهم قومًا)، وقال أبو عليّ: (إنّه سمع: نِعم عبدالله زيدٌ)، و(بئس عبدالله أنا إن كان كذا)[125]. وهو شاذّ لعدم إضافته إلى المعرف الجنسي، وقد رُوي:

(118) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص1154، 1155 – ص140، 126، 212، 247، 253، 327، 720، 916، 997.

(119) المرجع السابق، ص1154، 1155 – ص907، 907.

(120) المرجع السابق ، ص1154، 1155 – ص199، 120.

(121) المرجع السابق، ص798.

(122) المرجع السابق ، ص798.

(123) المرجع السابق ، ص129.

(124) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص938.

(125) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد المختون، القاهرة، 1990م.، ج2، ص346، لعبدالله بن مسعود.

(شهدت صفين، وبئست الصفون)[126]، فالصفون مخصوص إذًا. ومثله قولهم: (فبها ونعمت) أي: مرحبًا بهذه القضية، ونعمت قضية هي فالتمييز والمخصوص حُذفا معًا[127]."

ونقل محمد عبد الستار عند صاحب الإيضاح العضدي في شرحه البرود الصافية للصنعاني: " وقال أبو على: إنه قد جاء فاعلهما علماً نحو: (نعم عبد الله زيد)، و (بئس عبد الله عمرو)، وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس مضافاً إلى المعرف الجنسي، وروى – أيضاً – (شهدت صفَّين وبئستِ الصَّفُّون، وهذا شاذٌّ أيضًا، ويمكن تأويله على أنه حذف تمييز الضمير، و (عبد الله) و (الصفون) مخصوص، وإن كان قليلاً حذفُ التمييز. "[128].

3) التحليل اللغوي لشواهد آثار الصحابة والتابعين:

فبالإضافة إلى التحليل النحوي، يتم تحليل الأثر من حيث الأصوات والصرف لمعرفة كيفية تأثيره على القواعد النحوية، ودراسة المعاني الدقيقة للكلمات والتراكيب المستخدمة في الأثر للتأكد من صحة الاستشهاد. ومن الأمثلة على التحليل اللغوي لشواهد آثار الصحابة والتابعين في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

حذف خبر المبتدأ وجوبًا بعد حرف الشرط غير الجازم (لولا):

ذكر الخالدي حذف خبر المبتدأ وجوبًا بعد حرف الشرط غير الجازم (لولا) فقال: "... المبتدأ الذي بعد (لولا) نحو: (لولا عليّ لهلك عمر)، فـ(عليّ) مبتدأ خبره محذوف وجوبًا؛ لأن (لولا) قرينة عليه؛ لأنها تدل على الوجود. وجوابها عوض عنه. والتقدير: لولا عليّ موجود لهلك عمر. هذا عند البصريين[129]."

وفي هذه المسألة قال الرضي:" فمعنى: لولا علي لهلك عمر، لو لم يوجد علي لهلك عمر، ينتفي الأول، أي انتفى انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم، كان " لولا " مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني، كإفادة " لو " في قولك: لو لم تأتني شتمتك"[130] .

4) عدم إهمال ما ذكرته الشروح الأخرى حول شواهد آثار الصحابة والتابعين:

استعان الخالديّ ببعض العلماء والشروح السابقة مثل: شرح الرضي وغيره، في الأخذ بالأثر، وهذا يشمل نقاشات ومداولات لضمان توافق الآراء. ومن الأمثلة على عدم إهمال ما ذكرته الشروح الأخرى حول شواهد آثار الصحابة والتابعين في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

حذف خبر المبتدأ:

قال الخالدي في حذف الخبر: "قال نجم الدين: والظاهر أنّ حذف الخبر في مثله، أي: في مثل هذا المثال، غالبٌ لا واجبٌ. وفي نهج البلاغة: (أنتم والساعة في قرن واحد)[131]، فلا يكون إذن من هذا الباب، فلا يردّ إشكال."[132]

5) الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين على قواعد أصولية:

كان الخالديّ يقوم بالاستناد – أحيانًا – إلى قواعد أصول الفقه في تحليل الأثر والتأكد من مطابقته للمعايير العلمية

(126) شرح التسهيل، ابن مالك، ج5، ص345، لهل بن حنيف.
(127) بغية الطالب، ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص938.
(128) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين بن أبى القاسم الصنعانى، تح/ محمد عبدالستار، جامعة الأزهر، 2007م، ج1، ص 1635.
(129) بغية الطالب، ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص247.
(130) شرح الرضي على الكافية، تح/ يوسف عمر، ج1، ص175 .
(131) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ح2، ص82.
(132) بغية الطالب، ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص252.

والأصولية المستخدمة في علوم الحديث واللغة، وتطبيق مبادئ وقواعد أصول الفقه مثل: الثبوت والشهرة لتحديد مدى صحة الأثر وفصاحته. ومن الأمثلة على الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين على قواعد أصولية في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

مجيء المحذر ضميرا للمخاطب:

يقول الخالدي في أسلوب التحذير: "فالمحذر إذن إمّا ظاهر، أو مضمر. والظاهر لا يجيء إلا مضافًا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الغالب إلا مخاطبًا، وقد يجيء متكلمًا، كقول عمر (رضي الله عنه): (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا. ولتُذَك لكم الأسل والرماح)[133]".

قال الرضي: " وقول عمر رضي الله عنه لجماعة: "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، ولتذكّ لكم الأسل والرماح»، يحتمل أمر المتكلم، أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي بعدّوني عن مشاهدة حذفه"[134].

وبناءً على ما سبق فإنّ الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين في النحو العربي عند الخالدي كان أحد أهم الأساليب في تثبيت القواعد النحوية في كتاب بغية الطالب ومنية الراغب، فالصحابة والتابعون الذين عاشوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا أقرب إلى فصاحة اللغة الأصلية، مما يجعل شهاداتهم وأقوالهم ذات قيمة كبيرة في تفسير وتوضيح الأحاديث النبوية. وهذه الآثار قدمت للدارسين مادة غنية ومفصلة لفهم اللغة العربية بصورتها الفصيحة، وأسهمت في بناء وتطوير النحو العربي بشكل كبير، لذا، فإن دراسة هذه الآثار وفهمها يظل مهمًا لكل من يرغب في التعمق في دراسة اللغة العربية ونحوها.

ويتبين مما أورده الخالدي أن الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين في النحو وخاصة أقوال الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – كان مهمًا للتأكيد على بعض القواعد النحوية، حيث تراوحت الآراء بين التشديد على معايير الفصاحة والدقة في الرواية، وبين المرونة في قبول هذه الآثار كمصادر مهمة للاستدلال النحوي، بغض النظر عن الاختلافات السابقة بين علماء النحو في الاستدلال بهذه الآثار، فإنها تظل جزءًا مهمًا من التراث اللغوي العربي الذي ساهم في تطور وتثبيت قواعد النحو.

المآخذ التي أخذها الباحث على الخالدي في استشهاده بآثار الصحابة والتابعين:

يرى الباحث أنّه مما يؤخذ على الخالدي في استشهاده بأقوال الصحابة والتابعين عدم التحقق من صحة الأثر. حيث إنّ الخالدي لم يقم بفحص سلسلة السند الذي يروي الأثر للتأكد من صحة نسبته إلى الصحابي أو التابعي، واستخدام معايير علم الحديث للتحقق من ثقة الرواة وعدالتهم، إذ إنّه لم يذكر في كتابه عند الاستشهاد بآثار الصحابة والتابعين سلسلة السند في النقل عنهم، وهذا مما أُخذ على الخالدي في استشهاده بأقوال الصحابة والتابعين.

رابعًا – أمثال العرب وأقوالهم المشهورة:

كانت الأمثال والأقوال جزءًا من التراث الثقافي والأدبي للعرب، تُستخدم في الحياة اليومية وتُعبر عن قيمهم وعاداتهم. وتناقلتها الأجيال شفهياً قبل أن تُدون في كتب الأدب والتاريخ.

(133) ينظر: شرح المفصل، ج2، ص26. وبغية الطالب، ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص332

(134) ينظر: شرح الرضي على الكافية، تح/ يوسف عمر، ج1، ص481.

ومنذ القديم اعتمد النحاة كلام العرب من أقوال وأمثال وشعر، وعدّوه مصدرًا رئيسًا يستقون منه استدلالاتهم للقواعد النحوية، "وهي مصدر ثريّ يمكن الاعتماد عليه كثيرًا في الاحتجاج؛ وذلك لتضمنها الكثير من مسائل اللغة والنحو"[135].

منهج الخالدي في الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم:

تظهر منهجية الإمام الخالدي في الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم في الآتي:

- **اختيار المثل أو القول المناسب:**

يختار الخالدي الأمثال أو الأقوال التي تخدم الهدف النحوي المراد إثباته، وتكون هذه الأمثال أو الأقوال دقيقة ومطابقة للسياق، وهذا ما ظهر في شرحه لكتابه.

– **توثيق المصدر:**

يحرص الخالدي على توثيق مصدر المثل أو القول لضمان مصداقيته، ويشمل ذلك ذكر اسم القائل أو المصدر الأدبي الذي ورد فيه، كما سيظهر في الأمثلة الآتية.

- **شرح المثل أو القول:**

يقدم الخالدي شرحًا مبسطًا للمثل أو القول المستشهد به، مع التركيز على الجوانب اللغوية والنحوية، كما سيظهر في الأمثلة الآتية.

ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بأمثال العرب وأقوالهم في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

حذف عامل المفعول به:

يقول الخالدي في حذف عامل المفعول به، مما حذف ناصبه سماعًا: "قولهم: (الكلابَ على البقر)، أي أرسل، و(أحشفًا وسوء كيلة) أي: أتجمع، (كُلّ شيء ولا شتيمة حرّ)، أي: اصنع كلّ شيء ولا ترتكب جريمة شتيمة حرّ، وقولهم: (ديار الأحبة) أي: اذكرها، وقولهم: (إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار) أي: فتأتي أهلاً لك بالليل وأهلا لك بالنهار[136]."

قال ابن المرزبان في هذه المسألة: " وأما قولهم: "أحشفا وسوء كيلة" أي تطفف في الكيف. والحشف: ما يبس من ثمرة النخل قبل أن تدرك ففسد، والكيلة: النوع من الكيل. والعامة تقول: حشفا وسوء كيل، بفتح الكاف/بغير تأنيث، والصواب كيلة، بالكسر والتأنيث؛ لأنه ليس المعنى ههنا جمع الكيل، ولا يجوز الواحدة. وإنما أنكروا نوعا من الكيل سيئا، ونصبوا حشفا بفعل مضمر، يريد: أتجمع حشفا. وعطف الكيلة عليه[137].

وذكر ابن الحاجب في الإيضاح: " قال سيبويه: (ومنهم من يقول: كلاهما وتمرا)، أي: كلاهما ثابتان وأزيدك تمرا، وكذلك قال في: (كلّ شيء ولا شتيمة حرّ)، أي: كلّ شيء أمم، والمشهور فيهما النّصب[138].

حذف خبر (لا) النافية للجنس:

يقول الخالدي في حذف خبر (لا) النافية للجنس: "... ومثال حذفه قولهم: (لا بأس) أي: عليك. وذلك عند قيام القرينة، وكذا قول الموحّد: (لا إله إلا الله)، وقولهم: (لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ)[139] أي: موجود، حتى كأنّ السيوف التي في الوجود بالقياس إلى ذي الفقار ليست سيوفًا، وكأنّ كل فتى بالنسبة إلى عليّ – عليه السلام – ليس بشيء."[140]

([135]) الأصول النحوية عند الحيدرة اليمني في كتابه كشف المشكل في النحو، ساهر القرالّة، جامعة مؤتة، 2004م.ص56.

(136) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص283

(137) تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد ابن المرزبان، تح/ محمد المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، 1419هـ، ص443.

(138) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح/ إبراهيم محمد، ص284.

(139) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح/ إبراهيم محمد، ج1، ص217.

(140) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص258.

وقال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل: " وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع ألا نحو: لا إله إلا الله، فيرفع ما بعد إلا على البدلية من ضمير الخبر، أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار، فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ، وليس هذا مبنياً على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية "[141].

حذف المضاف:

يقول الخالدي: "... وقد يترك المضاف إليه عند سيبويه على إعرابه إن كان المضاف معطوفًا على مثله، مضافًا إلى شيء كما يُقال في المثل: (ما كلّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة)[142]، أي: ولا كل بيضاء."[143]

قال صاحب الإيضاح: "واستدلّ سيبويه على مسألة (ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) على أنه ليس عطفا على عاملين مختلفين، وإنّما هو بتقدير كلّ، وتقديره: (ولا كلّ بيضاء شحمة)، فحذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، لا على أنّه معطوف على (سوداء)" [144]

مسوغات الابتداء بالنكرة:

وفي مسوغات الابتداء بالنكرة يذكر الخالدي: "قوله: (شرّ أهرّ ذا ناب)[145](شرّ) مبتدأ، و (أهر ذا ناب) خبره. والذي خصصه كونه في المعنى فاعلاً محصورًا عليه الفعل، أي: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، فأشبه الفاعل، وقيل: إنّ (شرّ) موصوف بصفة مقدّرة، أي: شرّ عظيم.[146] .

قال ابن الحاجب في مسوغات الابتداء بالنكرة: " وإمّا أن تكون في كلام مقدّر بالفاعل، كقولهم: "شرّ أهرّ ذا ناب»، فإنّ معناه ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ، وإذا كان في معنى الفاعل صحّ الابتداء به، لأنّ الفاعل محكوم عليه قبل ذكره، فكأنّه موصوف، فالوجه الذي صحّ الإخبار به عن الفاعل هو المصحّح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل"[147].

(ما) التعجبية:

ومثله: (ما) التعجبية في قولك: (ما أحسن زيدًا)، أي: ما حسّن زيدًا إلا شيءٌ. و(أمرٌ أقعده عن الحرب)، و(شرّ ما ألجأك إلى مخة عرقوب)[148]. ونجم الدين أيضًا يعدّ هذا أيضًا من غير المختص."[149]

قال صاحب الإيضاح: " كذلك إذا قلت: (ما أحسن زيدا) فإنّك تقول: (ما): مبتدأ، و (أحسن): فعل ماض، وفيه فاعل، و (زيدا) مفعول بوقوع الفعل عليه، ولا يصحّ ذلك إلّا بتقدير أصل كان فيه كذلك، وإلّا فهو بعد إيراده للتعجّب لا يفهم منه هذا المعنى أصلا، إذ ليس لك غرض في أن تخبر بأنّ شيئا حسّن زيدا، بل قصدك إلى التعجّب لا غير، وإنّما ذلك شيء يقدّر أصلا له، ثمّ نقل عنه إلى هذا المعنى، فبقي إعرابه بعد النّقل إلى هذا المعنى كما كان في الأصل "[150].

ويمكن القول إنّ استشهاد الخالدي بأمثال العرب وأقوالهم ساهم في تعزيز دراسة النحو العربي في شرحه، من خلال توفير أمثلة واقعية من اللغة الفصحى التي كانت

(141) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، المصدر: الشاملة الذهبية، ج1، ص333.

(142) مجمع الأمثال، للميداني، ج2ن ص282.

(143) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي،ص462.

(144) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح/ إبراهيم محمد، ص411.

(145) مجمع الأمثال، للميداني، ج1، ص467.

(146) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص220 .

(147) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح/ إبراهيم محمد، ص161.

(148) مجمع الأمثال، للميداني، ج1، ص454.

(149) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص220 .

(150) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح/ إبراهيم محمد، ص29.

تُستخدم في زمن الاحتجاج، مما ساعد على فهم وتوضيح القواعد النحوية بشكل أفضل.

خامسًا – الأبيات الشعرية:

يُعدّ الشعر العربي من أهم المصادر التي اعتمد عليها النحويون في تدوين وتقعيد النحو العربي، فقد مثّل الشعر سجلاً حيًا للغة العربية في أبهى عصورها وأدق تفاصيلها، حيث ارتبط استشهاد النحويين بالشعر العربي بضرورة استنباط القواعد النحوية والصرفية من الكلام الموثوق به، والذي يعبر عن الفصاحة والبلاغة في اللغة.

كما يُعدّ الشعر العربي القديم – خاصة في الجاهلية وبدايات الإسلام – نموذجًا للفصاحة والبلاغة، مما يجعله مرجعًا موثوقًا لاختبار صحة القواعد النحوية.

وأما عن القبائل التي أُخذ عنها الشعر فقد أوردنا للسيوطي قوله: "والذين عنهم اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ..."[151].

وكان موقف الخالدي في كتابه بغية الطالب ومنية الراغب مشابهًا لموقف علماء البصرة في الاعتداد على الشعر العربي الفصيح، واعتمده في كتابه بشكل أساسي في الاستشهاد والاستدلالات النحوية.

ويظهر اعتماده على الاستشهاد بالشعر العربي من خلال ورود (سبعمائة وواحد وخمسين بيتًا شعريًا) [152]، استشهد بها لتأكيد قاعدة نحوية، أو ترجيحات معينة في بعض المسائل، ويعدّ هذا القدر أكثر من نصف الشواهد التي أوردها في كتابه.

قال صادق العي: "وأمَا الاستشهاد بالشعر "فقد أورد الخالديّ سبعمائة وواحد وخمسين بيتًا، متأثرًا بالرضي الأستراباذي"[153]، ويغلب على هذه الأبيات أنها لشعراء العصر الجاهلي، والمعلقات، وعدد من المخضرمين وشعراء العصر الإسلامي، وشعراء العصر العباسي.

واستشهد الخالدي بالأبيات الشعرية كأدلة لإثبات صحة القواعد النحوية والتراكيب اللغوية وتأكيدها، وإثراء المعرفة اللغوية، قال ابن نباته: "من فضل النّظم أنّ الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: (قال الشاعر) و(هذا كثير في الشعر)، و(الشعر قد أتى به)، فعلى هذا، الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحُجّة"[154].

ويلاحظ الباحث أنّ الخالدي اعتمد في استشهاده بالشعر العربي على مصادر متعددة، أبرزها:

– الشعر الجاهلي؛ لما يتمتع به من نقاء لغوي وبُعد عن التأثر باللغات الأخرى.

– الشعر الإسلامي، الذي حافظ على النقاء اللغوي مع بعض التغيرات الطفيفة.

– الشعر الأموي والعباسي، الذي يعكس تطور اللغة واستخداماتها المختلفة.

(151) الاقتراح في أصول النحو، ابن الأنباري، ص41.

(152) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص67 – 74.

(153) أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، صادق العيّ، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد183، ج10، ص532.

(154) الأصول النحوية عن الفرخان في كتابه المستوفى في النحو، محمد عطا، جامعة مؤتة، 2004م، ص31.

منهج الخالدي في استشهاده بالشواهد الشعرية:

المنهج الذي اتبعه الخالدي عند الاستشهاد بالشعر، هو:

1) اختيار البيت الشعري الذي يخدم الهدف النحوي المراد إثباته:

اختار الخالديّ البيت الشعري الذي يخدم الهدف النحوي المراد إثباته، مع مراعاة أن يكون النص واضحًا وصحيحًا ومن الأمثلة على اختيار الخالدي البيت الشعري الذي يخدم الهدف النحوي المراد إثباته في كتابه عند تناوله المسائل النحوية الآتية:

مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد:

يقول الخالدي في مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد[155]: "... وقد يجري مجراها (رأى) البصرية، حملاً على القلبية، و(عدِمَ، وفقَد) حملاً على (وجدَ)؛ لأنهما ضداه، قال جران العود[156] :

لقد كان لي عن ضرّتين عدمْتُني

وعمّا ألاقي منهما مُتزحزح

وقوله[157] :

ندمتُ على ما كان منّي فقدْتُني

كما يندمُ المغبونُ حين يبيعُ

قال ابن يعيش في المفصل: " قال صاحب الكتاب (وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا عدمتني وفقدتني قال:

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني

وعما ألاقي منهما متزحزح

ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول شتمتني ولا ضربتني ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك)" [158].

وقال الدماميني: "وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به، وحمل فقد وعدم على وجد لأنهما ضداه كما أسلفنا[159] قال:

ندمت على ما كان مني فقدتني

كما يندم المغبون حين يبيع

2) دقة عرض وتوضيح الشاهد الشعري:

حيث لم يحرص الخالديّ على توثيق مصدر البيت الشعري، مقارنة بحرصه على دقة العرض لضمان تأكيد وجه الاستشهاد، ويعدّ ضعف التوثيق لدى الخالدي من المآخذ عليه في استشهاده بالأبيات الشعرية. ومن الأمثلة على دقة عرض الخالدي وتوضيح الشاهد الشعري في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

إضمار (أنّ) بعد حروف العطف:

يقول الخالدي: "(والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا) هذا عطف على قوله: و(حتّى) أي: العاطفة، يُقدّر بعدها بـ(أن) كقول الشاعر [160]:

للبس عباءة وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشَّفوف

ليكون الاسم معطوفًا على اسم."[161]

(155) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص888، 889

(156) شرح المفصل، ج7، ص88، لجران العود. الشاهد فيه: (عدمتني)، حيث جمع فيه بين ضمير الفاعل والمفعول.

(157) شرح التسهيل، ج2، ص25، لقيس بن ذريح. الشاهد فيه: (فقدتني)، حيث جمع فيه بين ضمير الفاعل والمفعول. وبغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص888، 889

(158) شرح المفصل، ج7، ص88، لجران العود. الشاهد فيه: (عدمتني)، حيث جمع فيه بين ضمير الفاعل والمفعول.

(159) شرح الدماميني على مغني اللبيب، تح/ أحمد عزوّ، ج2، ص33.

(160) شرح المفصل، ج7، ص125، لميسون الكلبية. الشاهد فيه: نصب الفعل (تقرّ) بـ(أن) مضمرة بعد الواو.

(161) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العيّ، ص839.

قال أبو علي القيسي[162]:

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني

أحبُّ إليَّ منْ لبسِ الشُّفوفِ

"هذا البيت لميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبية، وهي امرأة معاوية بن أبي سفيان، وهي أم يزيد ابنه، الشاهد فيه: نصب "وتقر" بإضمار "أن" ليعطف على "اللبس"؛ لأن "اللبس" اسم و"تقر" فعل، فلما لم يمكنه عطف الفعل على الاسم، أضمر "أن" ونصب بها الفعل، وجعلها وما بعدها اسماً، وعطف حينئذ اسماً على اسم، فكأنه قال: لأن ألبس عباءة، وأن تقر عيني أحب إلي، وجعل الخبر عنهما واحداً، وهو "أحب"، ويروى: (للبسُ عباءةٍ وتقرُّ عيني) برفع الفعل وجعل "الواو" للحال. وتقدير الكلام لأن ألبس العباءة قارة عيني أحب إلى. ويروى بفتح القاف وكسرها".

وقال ابن عصفور[163]: والناصب ينقسم قسمين: ناصب بنفسه وناصب بإضمار (أن) بعده. فالناصب بنفسه: (أن) و (لن)، و (إذن)، و(كي) في لغة من قال: لكي. والناصب بإضمار (أن) بعده ما بقي، وينقسم قسمين: ناصب بإضمار (أن) بعده ويجوز إظهارها، وهي لام (كي) إذا لم يكن بعدها (لا) وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به، نحو قول الشاعر:

للبس عباءة وتقرّ عيني . أحبّ إليّ من لبس الشفوف

3) شرح البيت الشعري المستشهد به:

يقدم الخالدي شرحًا مقتضبًا للبيت الشعري المستشهد به وكيفية خدمته للقاعدة النحوية، مع التركيز على الجوانب اللغوية والنحوية. ومن الأمثلة على شرح الخالدي للبيت الشعري المستشهد به في كتابه عند تناوله المسألة النحوية الآتية:

جواز حذف الفعل:

وفي جواز حذف الفعل ذكر الخالدي بيتا للحارث بن نُهيل حيث يقول الشاعر [164]:

وليُبك يزيدٌ ضارعٌ لخصومةٍ

ومتخبّطٌ مما تطيح الطوائح

يُقال: بكيتهن أي: بكيت عليه، بحذف حرف الجر؛ لكثرة الاستعمال.

(والضارع): الذليلُ، وقوله: (لخصومة) متعلقة بـ(ضارع)، وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة الفعل، أي: يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة؛ لأنه كان ملجأً وظهرًا للأذلاء، والضعفاء.

و(المتخبط): الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة.

وقوله: (مما تطيح): أي: تهلك وتذهب الطوائح، بمعنى: المطيحات، وهو متعلق بـ(متخبط)، أي: يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، و(ما) مصدرية. أو بـ(يبكي) المقدر، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا بزيد، و(تطيح) حكاية حال ماضية"[165].

4) الاستشهاد بأكثر من شاهد شعري على مسألة نحوية واحدة:

ويُظهر استخدام الخالديّ لأكثر من بيت شعري في مسائل النحو مدى غنى التراث العربي بالشواهد اللغوية التي تُستخدم لتوضيح القواعد النحوية وتثبيتها ومن الأمثلة على استشهاد الخالدي بأكثر من شاهد شعري على مسألة نحوية في كتابه عند تناوله المسائل نحوية الآتية:

(162) إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن القيسي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1408هـ، ج، ص346.

(163) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، ج1، ص69.

(164) شرح المفصل، ج1، ص80، للحارث بن نُهيك. الشاهد فيه: (ضارع)، حيث حذف العامل (يبكيك).

(165) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، 195.

(متى) الاستفهامية والشرطية:

استشهد الخالدي على (متى) الاستفهامية والشرطية بقول الشاعر[166]:

متى تأتيا تلمُم بنا في ديارنا

تجد حطبًا جزلاً ونارًا تأججا

وقال الشاعر ([167]):

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره

تجدْ خير نارٍ عندها خير موقدِ

وربما جرّت هُذيل بـ(متى)، على أنَها بمعنى (مِن)، قال الشاعر [168]:

شربنا بماء البحر ثُمّ ترفّعت متى لججٍ خضرٍ لهُنّ نئيجُ

أو بمعنى (في) فتكون حرفًا. ولا يجوز (متى زيد)؛ لأن الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة."[169]

قال ابن عصفور: " وإذا وقع بين فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر، فلا يخلو أن يكون في معنى الفعل الأول، أو لا يكون. فإن كان في معنى الأول جاز فيه وجهان: الرفع على معنى الحال، والجزم على أنه بدل، نحو: (من يقصدني يمش أحسن إليه). ونظير ذلك قول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا

تجد حطبا جزلا ونارا تأجّجا

فإن لم يكن في المعنى الأول، لم يجز إلّا الرفع على الحال، كقول الحطيئة:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

وللمازني في الانفصال عن هذا بأنّ جعل العرب لفظا بدلا عن لفظ ليس بقياس، ولو كان قياسا لجاز أن تناب (أنّ) واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل: (لعلّ أنّ زيدا قائم)، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنّ ذلك ليس بقياس، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدمناه"[170].

أنواع التنوين:

قال الخالدي في أنواع التنوين: " وأمّا تنوين الترنم فليس من خواص الاسم؛ لدخوله في الأسماء، والأفعال، والأحرف"[171].، نحو قول الشاعر [172]:

يا صاح ما هاج الدموع الذُّرّفن

من طلل كالأتحميّ أنهجَن

وقول الشاعر [173]:

قالت بنات العمّ يا سلمى إننْ

كان فقيرًا مُعدمًا قال وإننْ

قال ابن عصفور[174]: وتنوين الترنُّم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الإطلاق. وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف. فمثال كونه في الاسم قول الشاعر:

(يا صاح ما هاجَ الدموعَ الذُرَّفَنْ)

(166) شرح المفصل، ج7، ص53، لعبيد الله بن الحرّ. الشاهد: مجيء (متى) شرطية.

(167) شرح المفصل، ج2، ص66، للحطيئة. الشاهد: مجيء (متى) شرطية.

(168) شرح الرضي، ج3، ص285، دون نسبة. الشاهد: استخدامها كحرف جر بمعنى (مِن) على لغة هذيل.

(169) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العيّ، ص.664،663.

(170) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، ج1، ص20.

(171) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العيّ، ص134.

(172) ملحق ديوان رؤبة، في مجموع اشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، بغداد، مكتبة المثنى، 1966م ، ج2، ص13. والشاهد فيه: دخول تنوين الترنم على الاسم (الذرفن)، وعلى الفعل (أنهجن) .

(173) المرجع السابق، ص186. والشاهد فيه: دخول تنوين الترنم على الحرف.

(174) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، ج1، ص292.

قال أبو عبدالله جمال الدين[175]: فالأصل إذا قيل تنوين الترنم: تنوين ذى الترنم؛ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ قال سيبويه: "أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الياء والألف والواو؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، وإذا أنشدوا لم يترنموا. فأهل الحجاز يدعون القوافى على حالها فى الترنم.

وناس كثير من بنى تميم يبدلون مكان المدة النون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا، ولفظوا بتمام البناء؛ كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد؛ سمعناهم يقولون: يا أبتا علّك أو عساكن وقال العجاج:

يا صاح ما هاج الدّموع الذّرّفن

إعراب (كلا وكلتا):

قال الخالدي في إعراب (كلا وكلتا): "ومن العرب من يلزمه الألف سواء أضيف إلى مضمر أم مظهر"[176]، قال الشاعر [177]:

يا ربّ حيّ الزائرَين كلاهما

وحيّ دليلاً في الفلاة هداهُما

صرف ما لا يصرف:

قال الخالدي في باب صرف ما لا يصرف: "ويزول حكم غير المنصرف للضرورة، أو التناسب، قد يُقال: إن هذه الضرورة من أحسن الضرورات؛ لأنها ردت غير المنصرف إلى أصله وهو الصرف، قال الشاعر [178]:

أعِدْ ذكر نعمانٍ لنا إنّ ذكره

هو المسك ما كررته يتضوَعُ

" فإنه لو فتح نون (نعمان) من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع، فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري، فكيف يشمله قوله: للضرورة. قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضرورة عند الشعراء "[179].

المنع من الصرف للعلمية والعجمة:

قال الخالدي في المنع من الصرف للعجمة والعلمية يقول الخالدي: "... اعلم أنّ الأكثر على أنّ

(جوارٍ) في اللفظ كـ(قاضٍ) رفعًا وجرًا. وقد جاء عن بعض العرب في الجر: (جواريَ) [180]، كقول الفرزدق[181]:

فلو كان عبدالله مولى هجوتُهُ

ولكنّ عبدالله مولى مواليا

وقال الخالدي في: (وامتنع: ضربَ غلامُه زيدًا)، " أي: عدم جواز هذه المسألة معللا ذلك؛ لأن الضمير فيها مُقدّم على مفسره لفظًا ورتبة؛ لأن مفسّره المفعول المتأخّر.

(175) يُنظر: شرح الكافية الشافية، أبوعبدالله جمال الدين، تح/ محمد معوض، دار الكتب العلمية، 1420هـ، ج2، ص66.

(176) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، 146.

(177) الموضح على الموشح، ج1، ص98، ونسبه العياني لامرئ القيس. الشاهد فيه: جعل كلمة (كلاهما) بالألف، مع أنّها توكيد منصوب.

(178) لم أقف على نسبة لهذا البيت. الشاهد فيه: صرف كلمة (نعمانٍ) للضرورة، والأصل عدم صرفها. وبغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، 154.

(179) شرح ملا جامي، عبد الرحمن الجامي، تح/ أحمد عزّو عناية وعلي محمّد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، 1430 هـ، ج1، ص90.

(180) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، 177.

(181) البيت للفرزدق في الكتاب، ج3، ص313. الشاهد فيه قوله: (مولى مواليا)، حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذّ.

وأجازها الأخفش، وابن جني؛ لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[182]، واستشهد بقول الشاعر [183]:

جزى ربُّهُ عنّي عَديّ بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

"وقد ذهب قوم من النحويين إلى أن (الهاء) في (ربه) تعود على الجزاء؛ أي جزى رب الجزاء، ودل (جزاء) عليه، كما تقول: "من كذب كان شراً له»، فتضمر الكذب لدلالة (كذب) عليه. وعلى هذا تقول: ضربته زيداً، تريد: ضربت الضرب زيداً، فلا ضرورة في البيت على هذا التأويل. وقد يفرق بين الفعل والفاعل بما فيه تأكيد الكلام؛ كقولك: قام –والله– زيد"[184].

قال ابن يعيش: "وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياسا قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل وحمل عليه قول الشاعر:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وذلك خلاف ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر والتقدير جزى رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذ كان دالا عليه ومثله قولهم من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه"[185].

إظهار (أنْ) جوازًا ووجوبًا:

ومن دقة العرض ما ذكره الخالدي في إظهار (أنْ) جوازًا ووجوبًا بعد ما ذكره ابن الحاجب: "... وأمّا وجوب الإظهار مع (لام كي)، إذا وليها (لا) فلاستكراه اللامين المتواليين. والكوفيون جوّزوا إظهار (أن) مع لام الجحود بدلاً منه؛ لأن مذهبهم أنّ اللام هي الناصبة بنفسها، ويجوّزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافًا للبصريين. واستدلوا بقول الشاعر [186]:

لقد عذلتْني أمّ عمرو ولم أكن

مقالتها ما كنت حيًا لأسمعا

وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب، أي: ما كنت أسمع مقالتها، ثمّ كرّر (لأسمع) مفسّرًا للمضمر."[187]

"ومذهب أهل الكوفة أنّ الناصب بنفسه (أن)، و (لن) و (إذن)، و (حتى)، ولام الجحود، والناصب بإضمار (أن) . ويجوز إظهارها بعده (كي)، و (لكي) وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به. وما بقي ينصب عندهم بالمخالفة لا بإضمار (أن)، واستدلوا بأنّ (حتّى) ولام الجحود ينصبان بأنفسهما أنّهما لم يظهر قط بعدهما "أن»، واستدلّوا على أنّ لام الجحود تنصب بنفسها أنه قد سمع تقديم معمولها عليها كقول الشاعر [188]:

(182) بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، 199.

(183) ديوان النابغة الذبياني، تح/ عباس عبد الساتر، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م، ص 191. الشاهد فيه: (جزى ربُّهُ عديّ) حيثُ أخّر المفعول، وقدّم الفاعل مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

(184) رسائل في اللغة، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تح/ وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، 1428 هـ، ص174.

(185) شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص76.

(186) شرح المفصل، ج7، ص29، دون نسبة. الشاهد فيه: (مقالتها) جاءت مفعولاً مقدمًا لـ(أسمع)عند الكوفيين، وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، بتقدير: ما كنت أمع مقالتها.

(187) يُنظر: بغية الطالب ومنية الراغب، تح/ صادق العي، ص840.

(188) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، ج1، ص292.

لقد عذلتني أمّ عمرو ولم أكن

مقالتها ما دمت حيّا لأسمعا

قال الرضي: "والكوفيون جوّزوا إظهار "أن» مع لام الجحود، بدلا من اللام وتأكيدا له، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها، ويجوّزون تقديم معمول الفعل بعدها، عليها، خلافا للبصريين، واستدلوا بقول الشاعر(189):

لقد عذلتني أم عمرو، ولم أكن

مقالتها ما كنت حيّا لأسمعا

وبناءً على ما سبق فإن الشعر العربي يبقى من أهم المصادر التي اعتمد عليها الخالدي في تأصيل قواعد النحو العربي، إلا أن استخدامه يحتاج إلى توازن بين الاعتماد على النصوص القديمة ومراعاة التطورات اللغوية والواقع اللغوي المعاصر. وإن التوفيق بين هذه الجوانب يسهم في تطوير علم النحو بما يخدم اللغة العربية في مختلف عصورها.

نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

– اعتداد الخالدي بالسماع في شرحه للكافية، فقد اعتدّ بالسماع كأحد أكبر الأصول النحوية، وأكثرها ورودًا في كتابه في مسائله النحوية والصرفية، وخاصة القرآن الكريم والأبيات الشعرية التي تجاوزت سبعمائة بيت شعري.

– تجاوز الخالدي قيود السماع عند علماء النحو فلم يلتزم بقيود زمانية ومكانية، بل تجاوز ذلك واستشهد بأقوال وأبيات ليست من عصور الاحتجاج اللغوي.

– عدم تشدد الخالدي في الأخذ بالقراءات الشاذة، أو الأحاديث النبوية، والأقوال المأثورة، حتى أنّه أورد أحاديث ضعيفة أو موضوعة.

– التزام الخالدي بالمذهب البصري، وانتقاده للكوفيين وردوده عليهم في كثير من المسائل.

– قلة الدراسات والأبحاث عن علماء النحو اليمنيين وكتبهم أدت إلى ضياع الكثير من الكتب في العلوم المختلفة، حيث إنّ الخالدي كغيره من نحويي اليمن الذين لم تعد بعض كتبهم موجودة مطلقًا.

التوصيات والاقتراحات:

يوصي الباحث بما يأتي:

1- أن تهتم الدولة والحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الأوقاف بجمع نسخ مخطوطات كتاب بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الخالدي من المكتبات الخاصة ومكتبات الجامع الكبير والحصول على نسخ من المخطوطات التي توجد خارج البلد والقيام بإعادة طباعتها بنسخة واضحة وتوزيعها على المكتبات العامة للجمهورية.

قائمة المصادر:

القرآن الكريم.

كتب اللغة والنحو:

[1] أوضح المسالك على ألفية بن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط5 القاهرة 1399هـ .

[2] إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل البغدادي، لبنان، دار إحياء التراث.

[3] –الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالرؤوف سعد، الكليات الأزهرية، 1975م.

[4] –الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، طبعة2، 1972م .

[5] –الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين الأنباري 577هـ

(189) شرح الرضي على الكافية، ج4، ص79.

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ط1 1419هـ .

[6] –الإيضاح في شرح المفصل، جمال الدين ابن الحاجب، المحقق: إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة1، 1425 هـ.

[7] –الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، طبعة2، 1996م.

[8] –الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد قاسم، القاهرة، دار المعارف.

[9] –التعريفات، أبو الحسن الجرجاني، دار الشؤون الثقافية، بغداد .

[10] –الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجار، مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1999م.

[11] –الكتاب، سيبويه، ت/ د. عبدالسلام هارون ، مطبعة الخانجي ، طبعة3، القاهرة.

[12] –الكافية في النحو، ابن الحاجب، تح/ صادق الشاعر، ط1، 2011م.المصدر: المكتبة الشاملة.

[13] –اللمع لابن جني، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، القاهرة 1979م .

[14] –المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبدالسلام، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ.

[15] –المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبدالمولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل، دار الفكر.

[16] –توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: فائز زكي، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، طبعة 2، 2007م.

[17] –سر صناعة الإعراب، ابن جني، ت/ د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق .

[18] –شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد المختون، القاهرة، 1990م.

[19]–شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

[20] –شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق: موسى علوان، 1980.

[21] –شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي معوض، عادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، طبعة1، 2000م.

[22] –شرح المفصل، ابن يعيش، القاهرة، مكتبة المتنبي. المصدر: الشاملة الذهبية.

[23] –شرح المفصل، في صنعة الإعراب، القاسم الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، طبعة1، 1990م.

[24] –علل النحو، أبو الحسن الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، طبعة1،

[25] –لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

[26] –مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد الحلواني، بيروت، دار الشرق العربي، طبعة1، 1992م.

[27]–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ط6 1985م تحقيق د. مازن المبارك ، محمد حمد الله ، دار الفكر بيروت .

[28] –همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي 911هـ تصحيح محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة بيروت.

[29] –البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: نهاد نورالدين، وزارة الثقافة السورية، 2001م.

[30] –معاني القرآن، الفراء، بيروت، عالم الكتب، طبعة2، 1980م.

[31] –معاني القرآن، الأخفش الأوسط سعيد بن معدة، تحقيق: فائز فارس، الكويت، طبعة2، 1987م.

[32] –سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر. المكتبة الشاملة.

[33] –صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، طبعة1، 1422هـ .

[34] –صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي .

[35] –رياض الصالحين، أبو زكريا محيي الدين النووي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، طبعة3، 1998م.

[36] –صحيح سنن ابن ماجة، محمد ناصر الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، 1997م.

[37] –مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث.

[38] –تخريج أحاديث الكشاف، جمال الدين الزيلعي، المحقق: عبد الله السعد، الرياض، دار ابن خزيمة، طبعة1، 1414هـ.

[39] –فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد المناوى، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1972م.

[40] –فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

[41] –سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية.

[42] –أصول الفقه الإسلامي، محمد السراج، القاهرة، منشأة المعارف، 1998م.

[43] –علم أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف، مكتبة الدعوة – شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم).

[44] –الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت، دار الكتب العلمية، طبعة1، 1995م.

[45] –الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار الكتب العلمية، 1903.

الرسائل والأطروحات والبحوث النحوية:

[46] بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب، أحمد بن محمد الخالدي، تحقيق: صادق العيّ، جامعة أم درمان، 2006م.

[47] جهود الخالدي النحوية من خلال كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على مقدّمة ابن الحاجب، هويدا حسين، جامعة أم درمان، 2012م.

[48] أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، صادق العي، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد183، ج10.

[49] –الفصول في الأصول، أحمد بن علي الجصاص، وزارة الأوقاف الكويتية، طبعة2، 1994م.

[50] –اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، طبعة1، 1966م.

[51] –دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، الكويت، وكالة المطبوعات.

[52]الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي، الكويت، طبعة1، 1974م.

[53]–المدارس النحوية، شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، 1968م.

[54]–المدارس النحوية، خديجة الحديثي، بغداد، وزارة التعليم العالي، 1987م.

[55]–مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي، طبعة2.

[56]–المصطلح النحوي، عوض القوزي، الرياض، جامعة الملك سعود، طبعة1، 1401هـ.

[57]–من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر. المصدر: المكتبة الشاملة.

[58]–موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، خديجة الحديثي، بغداد، منشورات وزارة الثقافة.

[59]–أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ت/ د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام .

[60]–شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق: حسن الحفظي، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، طبعة1، 1993م.

[61]في أصول النحو، سعيد الأفغاني، جامعة دمشق، طبعة 3، 1964م.

[62]–الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري، انتصار حسين، الجامعة الأردنية، 2010م.

[63]–النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق: محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، اليمن، طبعة1، 1434 هـ.

[64]–أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن، محمد ربّاع، نابلس، مجلة: دراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد31، عدد2، 2004م.

[65]–أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كابيهما (معاني القرآن)، أحمد عرباوي، الجزائر، جامعة محمد خيضر، 2014م.

[66]–الأصول السماعية عند ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية، مبروكة الدرهوبي، ليبيا، جامعة المرقب، 2009م.

[67]–أصول الدرس النحوي عند ابن جني في المحتسب، وليد الحاج، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2013م.

[68]–أصول النحو بين ابن جني والسيوطي، محمد نور بخيت، جامعة أم درمان، 2014م.

[69]–أبو طالب العبدي، حياته وآراؤه النحوية، عبدالرحمن الحميدي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود.

[70]–أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري، طلحة عيسى، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان، 2006م.

[71]–الأصول النحوية عند الفرخان، محمد عطا أبو فنون، جامعة مؤتة، 2004م.

[72]–أصول التفكير النحوي في أمالي ابن الشجري، ياسمين الموسى، الجامعة الأردنية، 2002م.

[73]–الأصول النحوية عند ابن أبي الربيع، يونس القرالّة، جامعة مؤتة، 2004م.

[74]–أصول وأدلة التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، كرموش محمد خير الدين، جامعة ورقلة، مجلة: حوليات جامعة قالمة للغات والآداب، العدد15، 2016م.

[75]–الأصول النحوية عند الحيدرة اليمني، ساهر القرالّة، جامعة مؤتة، 2004م.

[76]–الأصول في كتاب سيبويه، عبدالحليم عبدالله، جامعة حلب، 2005م.

[77]–الأصول، تمام حسان، الدار البيضاء، دار الثقافة، طبعة1، 1981م.

[78]–أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، 1973م.

[79]–الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبدالمحسن الفتلي، مطبعة نعمان، 1973م. تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة 1982م.

[80]–الإصباح في شرح الاقتراح ، د. محمود فجال، دار القلم، دمشق .

[81]–أصول النحو العربي، محمد عيد، طبعة5، عالم الكتب، 1427هـ .

[82]–الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

[83]–العلّة النحوية نشأتها وتطورها، د.مازن المبارك، دار الفكر

[84]–النحو والدلالة ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى 1420هـ 2000م .

[85]–عصور الاحتجاج في النحو العربي، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف .

[86]–في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا طرزي، ط/5، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت .

[87]–المقاصد النحوية، للعيني، تحقيق: محمد باسل، طبعة1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م .

[88]–أثر الكافية في الدرس النحوي في اليمن، علي سنان، اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٠٩م.

[89]–الخلاف النحوي، مطبوعة دروس، بايزيد جاب الله، الجزائر، جامعة زيان عاشور، ٢٠٠٢م.

[90] –منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والصرف، جميل عبد الله عويضة، 1988م، الشاملة الذهبية.

[91] –السماع والقياس، أحمد تيمور، القاهرة، دار الآفاق العربية، طبعة1، 2001 م.

[92] –كتاب المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الدواوين الشعرية:

[93] –ديوان جرير، شرح محمد حبيب، بيروت، دار المعارف، طبعة 3، 2009م.

[94] –ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مجيد طراد، بيروت، دار صادر، 2011م.

[95] –ديوان امرئ القيس، بيروت، دار المعرفة، إصدار 2016م.

[96] –ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: محمد علي قطب، بيروت، المكتبة العصرية، 2011م.

[97] –ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبدالساتر، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.

[98] –ديوان النمر بن تولب العكلي، تحقيق: محمد طريفي، بيروت، دار صادر، ٢٠١٠م.

[99] –ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد طريفي، بيروت، دار صادر، ٢٠١٠م.

[100] –ملحق ديوان رؤبة، في مجموع اشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، بغداد، يطلب من مكتبة المثنى، 1966م.

– المواقع الإلكترونية:

[1] -موقع مجمع اللغة العربية، https://www.arabicacademy.gov.eg/ar .

[2] -موقع الألوكة على شبكة الإنترنت، https://www.alukah.net/.

[3] -موقع المعرفة على شبكة الإنترنت، https://search.emarefa.net/ar.

[4] -موقع حكمة يمانية على شبكة الإنترنت، https://hekmahyemanya.com/.

[5] -ملتقى أهل الحديث على شبكة الإنترنت، https://www.ahlalhadith.com/